الجلسة الرابعة والتسعون بعد المائة

- **التاريخ** : الاثنين 14 رمضان 1421 (2000/12/11)
- **الرئاسة** : السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين .
- **التوقيت** : ثلاث ساعات و35 دقيقة ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة 55 صباحا الى الساعة الثانية والنصف زوالا.
- **جدول الأعمال** : الشروع في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2001.

❖❖❖

السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

بسم الله، ولنعلن عن افتتاح هذه الجلسة المخصصة لتدخلات الفرق النيابية في مناقشة مشروع القانون المالي،وقبل الشروع في جدول الأعمال يسعدني أن أتوجه بعبارات الشكر والتقدير الى السادة رؤساء اللجن وأعضائها والى السادة الوزراء على الجهود الطيبة التي بذلوها من أجل توفير مادة عمل المجلس في الآجال المقررة، ويطيب لي كذلك أن أنوه بالأجواء التي تلاحقت في ظلها مناقشة مشروع القانون المالي والميزانيات الفرعية، وهي أجواء طبعها حضور مكثف ونقاش معمق، تناول مختلف الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ببلادنا وأرجو أن يكون النقاش الآن الذي نشرع فيه اليوم والأيام المقبلة بحول الله إضافة أخرى يطبعها الحوار المفيد، والإهتمام المركز والحضور المكثف لنرقى بأعمالنا وبهذه المؤسسة إلى المستوى الذي يطمح إليه عاهلنا الكريم جلالة الملك محمد السادس حفظه الله والشعب المغربي، والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين العام ليطلع المجلس على ماتوصلنا به من مراسلات، السيد الأمين... أمين المجلس.

السيد أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس بالنصوص التشريعية التالية :

- مشروع قانون رقم 38 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي.
- مشروع قانون رقم 39 يوافق بموجبه من حيث المبدإ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 7 أبريل 2000 بين المملكة المغربية ودولة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل.
- مشروع قانون رقم 41 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الأساسي لتنظيم التعاون بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف، الموقع بالرباط في 28 مارس 94.
- مقترح قانون يرمي الى تعديل المادة 19 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 184-72-1 27 يوليوز ب72، يتعلق بتنظيم الضمان الإجتماعي تقدم به أعضاء من فريق التجمع الوطني للأحرار.

توصلت كذلك رئاسة مجلس المستشارين بقرارين من المجلس الدستوري الأول يحمل رقم 417م د 2000 بشأن الطعن الذي تقدم به السيد عبد السلام بن محمد الخمليشي ملتمسا فيه إلغاء انتخاب السيد بوطاهر بوطاهري عضو بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 15 سبتمبر 2000 بجهة تازة- الحسيمة- تاونات عن هيأة الغرفة الفلاحية، وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب الطعن، والثاني يحمل رقم 418م. د2000 بشأن الطعن الذي قدمه السيد محمد اخدايش ملتمسا فيه إلغاء انتخاب السادة: عبد الله زكري واسماعيل قيوح وعلي اسكتي اعضاء بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الذي أجري في 15 سبتمبر 2000 بجهة سوس- ماسة- درعة، عن هيأة الجماعات المحلية. وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب الطعن، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الأمين، أعطي الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة المالية ليقوم بتلخيص أمام المجلس، فليتفضل السيد مقرر لجنة المالية.

السيدمحمد قرو مقرر لجنة المالية :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتقدم الى المجلس الموقر، بملخص تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع القانون المالي برسم السنة المالية 2001 والمحال على مجلسنا من طرف مجلس النواب.

إذا كان التقليد والعرف يقتضيان توجيه عبارات الشكر والتقدير لكل الذين يساهمون عادة في أشغال اللجنة فإنني أود أن أسجل بهذه المناسبة مساهمة مكتب مجلس المستشارين رئاسة وأعضاءا والسادة رؤساء الفرق ورؤساء اللجن في وضع نهج جديد لمناقشة مشروع القانون المالي، يقوم على خلق توازن بين تدبير الوقت عقلانيا وتوفير شروط المساهمة في إغناء النقاش حول مشروع القانون المالي في ضوء مساهمة إخوانه أعضاء مجلس النواب آخذين بعين الاعتبار العلاقات السياسية النظامية القائمة بين مختلف أعضاء المجلسين.

لقد تمكنت اللجنة من إنهاء دراسة المشروع خلال 5 أيام بفضل تكاثف جهود أعضائها وتوافق الفرقاء السياسيين حيث اتخذت التدابير التنظيمية مكنت من إدارة البرنامج الزمني بفعاليه بمشاركة الجميع ومكنت من منح الوقت الكافي لتقديم مشاريع التعديلات، دون أن يمس ذلك بمساهمة السادة المستشارين في دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية التي جرت برمجتها خارج المجال الزمني المخصص لمناقشة المشروع بلجنة المالية، ولا تفوتني الإشارة بكامل التقدير الى جهود رئيس اللجنة والسادة أعضاء المكتب التي مكنت من ربط أواصر الإنسجام بين مختلف المواقف التنظيمية، ثم السادة المستشارين الذين تابروا دوتما كلل على المساهمة في أشغال اللجنة، نفس التقدير أتوجه به للسيد فتح الله ولعلو وزير الإقتصاد والمالية والخوصصة الذي بادر الى توفير عدد هام من الوثائق المرتبطة بمشروع القانون المالي، واستطاع من خلال العرض الذي قدمه أمام المجلس الموقر وأمام اللجنة أن يرسم صورة واضحة لكل المعطيات المتعلقة بالمشروع بجميع جوانبها السياسية والإقتصادية والمالية والتقنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لن أعود لتقديم تفاصيل مشروع القانون المالي أو استخلاص حصيلة تدخلات السادة المستشارين، وأجوبة السيد الوزير، فهي متضمنة في التقرير، ولكنني سأحاول أن أرسم من خلال منهجية مفتوحة صورة لعناصر النقاش كإشكاليات اختلفت حولها الرؤيا والمواقف:

-1انطلق من العناصر الموضوعية التي قدمت كمعطى أحاط بمراحل إعداد مشروع القانون المالي حيث تميزت هذه السنة بطابع الاكراهات المتعددة المصادر، إكراهات داخلية، وخارجية والبنيوية والظرفية، إن اختلاف المواقف حول هذه الاكراهات لا ينفي الحقائق التي تعززها والمتمثلة أساسا في ارتفاع اسعار المحروقات، سعر العملات المرتبطة بتقويم العملة الوطنية، توالي سنوات الجفاف، وما تفرزه من انعكاسات على معدل النمو والأوضاع للبادية والتوازنات المالية.

-2 مشروع القانون المالي يطرح بدائله ووسائله للتفاعل مع معطيات المحيط والتأثير فيه من خلال مقاربات كمية ونوعية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية ومالية تتزاوج بين مبدإ الالتزام بالتوازنات الماكرو اقتصادية وبين إرادة التفعيل والتأثير يتجاوز الاكراهات وتنمية الفعل الإيجابي، وقد تضمن عرض السيد الوزير والوثائق المرفقة تفاصيل بذلك.

-3 تقييم حصيلة الفعل الحكومي من خلال القانون المالي بما تتطلبه من موضوعية لا يتعارض مع إصدار رأي ذي قيمة سياسية وقانونية من طرف كل الفرقاء المتدخلين، وقد ساهم في الحد من التعارض بين التقييم الموضوعي ومشروعية الرأي والموقف كثافة التوثيق والمعلومات

المتوفرة حول المبادرة الحكومية ووسائل تدخلها، إن تعقد العلاقة بين الاكراهات بكل أنواعها ومكوناتها يجد مرتكزه في تنوع وحجم التأثير المتبادل بين الاكراهات، ولقد أفاض السادة المستشارون في تقديم هذه العلاقة مستعملين نفس الادوات الدستورية والقانونية والسياسية التي استند إليها مشروع القانون المالي، ولا أعتقد أنني أبالغ إذا قلت أن تقييم السادة المستشارين وتعقيبات السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة اتسمت بالموضوعية والوضوح وأبرزت مواطن الخلاف والتقاطع التي اقترح عليكم بسط بعضها.

أولا: قانون قانون الاذن، شكل محور التباين في الرأي من حيث المبدإ وأشكاله ومضمونه، هل هو إذن للمبادرة؟ أم إطار للعمل؟ تم مدلول مراقبة البعدية المرتبطة في شكل المصادقة، وأقتصر هنا على الإشارة الى المادة الأولى والمادة الثانية، والمادتين 30و44 من المشروع.

ثانيا: الحسابات الخصوصية والتحملات المشتركة تتعارض على التوالي مع قواعد الشمولية ووحدة الميزانية وكذا مع مبدإ عدم التخصيص.

ثالثا: تقاطع العمل التشريعي والتنظيمي، يتعلق الأمر بتعيين حدود متحركة يتفاعل فيها الأداء الحكومي مع منطوق النص التشريعي، ولقد سجل المتدخلون تجاوبهم مع هذا الطرح على أساس الإطلاع على المقتضيات التنظيمية، فمن صميم تقاليد المراقبة التعرف على عناصر الملائمة التنظيمية لروح التشريع، فإذا كان المشروع يحدد المناصب المالية كما جاءت به المادة 31، فإن أصنافها وتاريخ مفعولها المالي من خلال السنة بما قدر يشكل جوهر الموضوع يبقى اختصاصا تنظيميا، وقد يطول الجدل حول توزيعها أيضا وأتقدم نموذج المادة 38 المتعلق بترسيم المستخدمين الموقتين والعرضيين.

رابعا : التوقعات: إن مشروع القانون المالي يتوقع سنة فلاحية متوسطة وبناءا على معطيات مختلفة يتوقع مداخيل للخوصصة، علما بأن مداخيل هذا الأخيرة المبرمجة بقانون المالية 6 أشهر الماضية الأخيرة، من هذه السنة لم تدرج عمليا في الميزانية، ولقد شدد السيد الوزير على نجاعة الآليات البديلة التي عوضت هذا المدخول.

خامسا : الإجراءات الخصوصية: إن تفريد الامتيازات أو التقييدات خارج الإطار القانوني العام قد كرس على صعيد الممارسة، اتفاقات خارج إطار التشريع والمراقبة، أفرز التشجيعات الضريبية تقلصا في مداخيل الجماعات المحلية بما فيها الجهات، وقد أثار أحد المتدخلين مشروعية إتجاه الإجراء الذي تم دون تحديد مورد بديل باعتبار الوضع الدستوري والقانوني والسياسي للجماعات المحلية واستقلال جبايات الضرائب المحلية عن الضرائب الوطنية، وأثيرت نفس الملاحظات بالنسبة لحساب حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة بعد إدراج نفقات التسيير في جانبه المدين مصدرها المدخول المخصص للاستثمار كما جاءت في ذلك بها المادة 26. بقي في الختام أن أشير الى حصيلة النقاش:

لقد قدمت حول المشروع 31 تعديل من طرف فرق المعارضة، وتعديلات من طرف فرق الأغلبية وبادرت الحكومة الى تقديم تعديل شكلي استهدف صياغة فقرة بالمادة 10، هذا وإذا كان من الصعب استعراض مضامين هذه التعديلات، فإنني أود في سياق المنهج أعلاه أن أؤكد على ما يلي:

1. تم سحب العديد من التعديلات المقدمة.
2. صودق بالإجماع على أغلب مواد المشروع.
3. صودق بالإجماع على التعديلات المقبولة.
4. تم الاتفاق على دراسة موضوع... بمشروع القانون ومسطرة التصويت عليه وذلك بتشكيل لجنة ثلاثية تضم مكتب المجلس واللجنة ووزارة المالية.

أتمنى أن أكون قد تمكنت من رسم صورة عن أشغال اللجنة التي كانت موفقة، بقي أن أشير إلى أن نتيجة التصويت على مشروع القانون المالي برسم السنة المالية 2001 كانت كما يلي:

- الموافقون : 19
- المعارضون : 9
- الممتنعون : لا أحد

شكرا على انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المقرر.

وننتقل الآن الى المناقشة العامة وأعطي الكلمة... نقطة نظام للأخ الجوهري.

السيد المستشار محمد الجوهري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني،

أعتقد أن التقرير قد غفل عن نقطة كنا قد طلبنا بأن تسجل بصفة خاصة ويرفع بشأنها تقرير للسيد رئيس المجلس، وهي المتعلقة بطريقة التصويت على الميزانية في اللجنة، فلذلك يجب أن يسجل هذا في المحضر وأن يرفع هذا التقرير الخاص كما وعد بذلك السيد رئيس اللجنة الى السيد رئيس المجلس ليعرض على مكتب المجلس ولدراسته، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، ستسجل هذه النقطة وسأتوصل بهذا الملتمس، لا، لم أتوصل لحد الآن بأي ملتمس أو أي طلب، السيد المقرر تفضل.

السيد مقرر لجنة المالية:

السيد الرئيس،

أقول بأن هذه النقطة أشير إليها في التقرير، يعني لاجدال فيها، وأشرنا إليها بقوة، وكذلك هناك مبادرة ستأتي من الأطراف الثلاثة بعد إنهاء هذا القانون المالية بالإجتماع الثلاثي الذي أشرنا إليه في التقرير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المقرر، وأنتقل الآن الى المناقشة العامة وأعطى الكلمة الى السيد المستشار الحاج المعطي بن قدور باسم التجمع الوطني للاحرار، فليتفضل.

السيد المستشار الحاج المعطي بن قدور:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تفضل السيد وزير الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة منذ أيام وقدم إلينا مشروع قانون المالية في سنة 2001، وككل مشروع من هذا النوع التجأ السيد الوزير الى المرجعيات والتقنيات المستعملة في هذا الصدد، واستعان بالاحتمالات والتوقعات والأرقام التي هي لغة العصر في إعداد الميزانيات.. ولكننا في مجلس المستشارين ننظر الى كل ذلك بعيون الشرائح المختلفة والطبقات الإجتماعية التي نمثلها ونعبر عن إراداتها ومطامحها، وهكذا ناقشنا المشروع من جوانبه المتعددة وزواياه التي تهم واقع التجارة ومجالاتها وأوضاع الصناعة وتطوراتها وآفاق الفلاحة وأنواعها، دون أن ننسى الأجور بصفة عامة ومقارنتها بتكاليف الحياة التي تزداد صعوبة وارتفاعا، لقد تناولنا بالدرس مشروع قانون المالية بهذه الدقة والموضوعية لأننا نحن الأشد ارتباطا والتصاقا بالطبقات الشعبية والأجدر بالإعراب عن آمالها وآلامها مادمنا ننتمي الى كل شرائحها ونستمد الخبرة والمعرفة من معايشتنا لها وتفاعلنا داخلها.

إن مجلس المستشارين- أيها السادة-هو الذي يحق له أن يتحدث عن تطلعات الأمة وأحلامها، ويتقدم بالتعديلات والإقتراحات حيث يجب أن تكون، وهو المؤهل لطرحها واضحة وصادقة ومعززة لهذا المشروع، وإنني إذ آخذ الكلمة باسم التجمع الوطني للأحرار، يسرني أن أذكر بالإشارات الملكية القوية وبعطف صاحب الجلالة نصره الله وعنايته بجميع طبقات شعبه الوفي وكل مكوناته التي لا تقدم ولاازدهار بدون تفهم أوضاعها وإصلاح مرافقها وتوضيح مسارها وأهدافها، وأمير المؤمنين أبقاه الله وجهنا في كثير من المناسبات الى الأساليب التي ينبغي أن نعالج بها شؤون حياتنا، ونوجد الحلول لمشاكلها تطلعا الى الرخاء والكرامة والبقاء، وإذا كانت القوانين المالية هي المرآة التي

تنعكس عليها هذه الأهداف وتستبين المسالك والملفات ويتأكد سداد السياسة الحكومية، فإنها أيضا وجه من وجوه تمتيع الشرائح الشعبية بالاطمئنان على حاضرها ومستقبل أبنائها حين يتم التركيز على فضائل التنمية وأبعادها وتفعيل التواصل بين الحاضرة والبادية وتدعيمه بالتجهيزات والطرق اللازمة، وقد نظرنا بعمق الى الحالة العامة في البلاد، فاقتنعنا بما أشار إليه ملك البلاد حفظه الله من كون النتائج لا ترقى إلى ما نريد، فلا زال الاستثمار الخاص الذي هو حجر الزاوية للإقلاع الاقتصادي مترددا، تغلب عليه الانتظارية والخوف من المجازفة، وقلة الابتكار كما قال جلالته .

ثم أعدنا النظر الى المشروع، بحثنا عن دور الجماعات المحلية كشريك أساسي في عملية التنمية وعن صدى مساهماتها في الجهود التي يجب أن نضاعفها لتحقيق الازدهار الإقتصادي والإجتماعي المنشود، إلا أن ما قيل عن الجماعات المحلية والجهات وعن اللامركزية التي يؤمن التجمع الوطني للأحرار بجدواها ووجوب بلورة آفاقها وعطاءاتها لم يكن واضحا بالقدر المنشود، ومن المؤكد أننا نتساءل عاما بعد عام بحثا عن الجديد الذي ترتاح إليه النفوس وتتجدد به الأحلام ويتيقن الشعب أن هناك من يفكر بحكمة ويقدر الأمور حق قدرها، ولقد قال السيد الوزير للصحافة عن هذا الجديد إن من بين عناصره الأساسية هناك الإصلاحات، لأن القانون ليس مجرد أرقام فقط، كما أن السياسة الحكومية ليست هي القانون المالي فقط، وإنما هي الإصلاحات التي تهم التعليم والإدارة والعدل والتي تهم أيضا التدبير العام بما في ذلك التدبير المالي والجمركي والضريبي والتدبير في العلاقات مع الإدارة أي الإصلاحات التي يمكن عمليا أن نطبقها بنفس الطريقة التي واجهنا بها آفاق الجفاف، إن هذه الإصلاحات التي ينتظرها الجميع قد انشغل بها المغاربة وأرادوها أن تتم بحلة جديدة وعقلية جديدة ومنهجية جديدة ت تعالج في الأساس التعليم والإدارة والإقتصاد كما عبر عن ذلك الملك المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني نور الله ضريحه سنة 95، موضحا أن المغرب أصبح أمام جيل جديد وعهد جديد، فإما أن يبقى في السياق وإما أن يتدحرج الى الوراء، فقد كان رحمه الله يرمي الى تفعيل المجتمع بكل مكوناته لتحقيق الإصلاحات اللازمة، تلك الإصلاحات التي أصبحت الشغل الشاغل لأمير المؤمنين محمد السادس نصره الله.

وقد أثار انتباهنا إليها بدرره الغالية حين قال: إن النهوض بالميدان الإقتصادي والإجتماعي يحتاج إضافة الى ما سبق الى مقومات تدعمه وفي طليعتها التقريب بين مختلف الفاعلين فيه، وبين ممثلي السكان بالمشاركة في المناقشة وإبداءالرأي لتحديد الاختيارات المحلية المناسبة.مما يشجع على تعميق فضيلة التشاور والحوار بصراحة ووضوح وبما ينمي لدى الجميع الشخصية الموقرة التي تحظى بالتقدير في إطار من احترام حريةالعمل والحقوق النقابية والعناية بالنشاط الإجتماعي وإتاحة فرص المساهمة والاندماج للمواطنين كافة بدون أي اعتبار أو تمييز وبما يوفر لهم ظروف الحياة السعيدة وييسر لهم وسائل الراحة والرفاهية.

السيد الرئيس.

أعتقد أن مؤسسات التربية أكثر إلحاحا على الإصلاح كما أن تعميم التعليم يتطلب جهودا مضاعفة إذ لا يستطيع أحد أن يجزم أنه يستوعب كل الاطفال الذين هم في سن التمدرس، وهذا معناه أن الأمية ستستمر، وأننا سنعاني منها زمنا طويلا، كما أننا نخشى على الذين يتلقون تعليمهم في القطاع الخاص، أن يتوقفوا في منتصف الطريق، حين يعجزوا عن الوفاء بالتكاليف المرتفعة لهذا النوع من التعليم والنتيجة لا تخفى على أحد، إذ ستظهر أعداد من أنصاف المتعلمين مما سيخلق مصاعب أخرى ومشاكل جديدة وقد قيل قديما أن أنصاف المتعلمين أكثر خطرا على المجتمع من الأميين، صحيح أن هناك احتمالات إعادة الهيكلة أو إحداث لجنة وزارية أو هيأة عمومية تعني بتقديم خدمات للطلبة، وصحيح ماجاء في المشروع من كون نجاح نظام التربية والتكوين يرتبط باندماج الهياكل المكلفة بقطاع التربية والتكوين وانسجامها وملاءمتها للمحيط الإجتماعي والمهني والإقتصادي والقضائي، كما يرتبط بالجهود المبذولة لترشيد التدابير الموارد البشرية والمالية والبنيات التحتية، ولكن كيف نبدأ؟ وماهي الخطة التي سنسير عليها الى أهدافنا؟

لقد نبه التجمع الوطني للأحرار وينبه في كل المناسبات الى ضعف مردودية التعليم وعدم ملاءمة النتائج مع العبء المالية الذي يناهز ثلث الميزانية العامة للدولة ولذلك نطالب بإعطاء أهمية خاصة للتعليم وإصلاحه إصلاحا شاملا في نطاق ميثاق وطني تلتزم به الدولة والهيآت السياسية والجماعات المحلية والشركاء الاقتصاديون والإجتماعيون.

إن هذا يقع على عاتقنا جميعا كأحزاب ومنتخبين ونقابيين ومسؤولين رسميين، ونحن قبل ذلك وبعده مع الناخبين الذين طوقونا بأمانة الدفاع عن مطامحهم وتحدث بلسانهم، وهؤلاء الناخبون يتساءلون عن التوازنات الإقتصادية والجهود المبذولة لضبط المالية العامة وعن الاختيارات الحكومية ومدى توافقها وتجاوبها مع المسيرة الملكية والتصريح الحكومي، إنهم يعانون من الارتفاع المتواصل للأسعار ويطالبون بمزيد من الدراسة والحوار للوقوف في وجه التحديات، يضاف الى ذلك قلق الموظفين والمتقاعدين وكافة المأجورين من خلال التوازن بين الرواتب المستحقة وتكاليف المعيشة، وإننا نسجل للحكومة منذ تنصيبها فتح أوراش إصلاحات الإقتصادية والإجتماعية ثم قطع أشواط مهمة بها إلا أن بعضت منها يسير ببطء شديد وفي حاجة ماسة الى مبادرات عملية وتدابير ملموسة لمسايرة مسلسل الإصلاح ونتساءل في ذات الوقت عن الظرفية الإقتصادية والإجتماعية لبلادنا ونحن نعي أن هذه الميزانية تطمح الى الوصول الى مستوى مقاومة مجموعة من الاكراهات الداخلية والخارجية والتي نسجل للحكومة موقفها على الخصوص في مقاومة الارتفاع المتتالي لسعر النفط والذي ستكلف فاتوراته حتى السنة الجارية 3 ملايير درهم ثم الجفاف ورصد الحكومة مبلغ 6 ملايير ونصف درهم، ونحن نعلم أن قدرة المقاومة محدودة إذا ما نظرنا الى المجهودات التي تتطلبها بعض الميزانيات لمواجهة بعض النفقات ولنسجل للحكومة كذلك تمكنها من التحكم في التوازنات الماكر اقتصادية ومحاولة خلق دينامية اقتصادية تستجيب لمتطلبات المحيط الدولي المتسم بالتنافسية إلا أنه رغم المجهودات فإن الميزانية تتسم بالعجز وذلك في سياق اجتماعي يتطلب نموا قويا للنفقات الموجهة الى القطاعات التي لم تعرف إصلاحا أو تنمية من قبل، فالتحكم في الوضعية المالية من خلال حصر العجز العمومي في حدود مقبولة لا يمكن أن يحصر في ذات الوقت تزايد متطلبات المكونات الميزانية من جهة وصلابة وسوء التدبير وتوزيع النفقات العمومية التي لم تستطع الحكومة لحد الآن تقليص حصة هذه النفقات من الناتج الداخلي الخام، خصوصا وأن التحكم في التكاليف يزداد صعوبة مما يجعل الفارق بين المداخيل العادية والتكاليف العادية لا يخول عملية الحصول على موارد كفيلة بتغطية نفقات الاستثمار، فالنفقات العادية تمثل 85٪ من ميزانية الدولة، وهي حصة جد مرتفعة مما يؤشر على تراكم العجز على مستوى الاستثمار في البنيات التحتية الأساسية.

وفي إطار سياسة التدبير الفعال للدين العمومي، فإننا نسجل تراجع الدين الخارجي وهو مكتسب هام حققته الحكومة، ولقد تجاوبنا مع القانون المالي انطلاقا من قناعتنا أن الحكومة تسير وفق سياسة مرسومة، أملاها التصريح الحكومي والتكييف مع الحاجيات والمتطلبات الداخلية لاقرار إجراءات التصريح ومقاومة الاكراهات والالتزامات الخارجية، كما أن الحكومة أخذت بالجدار إرهاصات وتقويماتنا التي سبق أن عبر عنها وأدليناها في كل مناسبة داخل حوارتنا من خلال الأسئلة أو النقاش داخل اللجان أو كذلك ما تقدمنا به من تعديلات في السنوات الماضية. وعملنا كذلك معها على التذكير بالوعد الذي أخذته على عاتقها أثناء الحوار مع جمعيات النسيج ذلك بالتكلف ب 50٪ من التحملات الإجتماعية للعمال الذين لايتعدى دخلهم الشهري 1830 درهم، وكذلك إدراكا منا أن الحكومة تتطلع في المستقبل الى الاعتماد على الخواص في تدبير المأوى الجامعي، طالبنا بتقديم تحفيزات وتشجيعات أكثر للمنشئين للسكن الجامعي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

من الانصاف أن نلتفت الى رجال المقاومة وأعضاء جيش التحرير الذين صنعوا تاريخ المغرب الحديث وقادوا مع الرائد جلالة المغفور له محمد الخامس والمقاوم الأول جلالة الملك الحسن الثاني تغمدهما الله برحمته، قاموا معهم في معركة التحرير، إنهم يستحقون مزيدا من

العناية بأحوالهم والاخذ بأيديهم والاستماع الى مطالبهم ورغبتهم في الخروج بمجلس المقاومة من وضعيته الحالية وتصفية ما بقي من ملفات عالقة بعد هذه المدة من الانتظار، والاجدر بنا أن نسعى الى تصفية ملفهم نهائيا.

السيد الرئيس،

إننا نتوق الى سياسة مالية تتفاعل في جو من العدالة والموضوعية وتضع في مقدمة اعتبارها انعاش المقاولات وتشغيل الشباب وحماية المنتوج الوطني من المضايقات والراغبين في الربح السريع، كما نضع في اعتبارها الحرص على الجودة التي أساء إليها متطفلون ليسوا من أهل الاختصاص مثلما أساءت الى المنتوج بصفة عامة المنافسة الخارجية والمستوردات المهربة إلينا كافة لم ننجح في التصدي لها، إن كل هذه المزالق ظاهرة للعيان، ويمكن ملاحظتها من إعادة النظر في الميزانية السالفة لما لها وماعليها لنتأكد أنها لم تستطع مقاومة التحولات العالمية والتقلبات الطبيعية والطارئة، فانعكست على عدد من القضايا الأساسية كالساحة والفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية إن السياحة كصناعة مزدهرة في عدد من الدول تدخل في إطار الأنشطة الإقتصادية العالمية، وتعتبر رهانا إنتاجيا ومجالا للإستثمار يجب أن نخطط لسياسة تأخذ بعين الاعتبار الوعي بالوظيفة الإجتماعية للقطاع والموقع الجغرافي لأرضنا والثروات التاريخية والحضارية للبلاد، وهنا ينبغي توظيف الصناعة التقليدية توظيفا لائقا بسمعة المغرب وأخلاقياته وحسن استقباله ومعاملاته وإنسانيته الراسخة الجذور منذ أقدم العصور، ولقد قيل الكثير عن الصيد البحري، وإمكانياته ونحن نتساءل هل سنستفيد حقا من كنوزنا المائية كأمة تظل على البحر الأبيض المتوسط وعلى المحيط الأطلسي؟ أعتقد أن هذا القطاع يعايش صعوبات كثيرة، يحتاج الى إرادة صلبة ووعي إلى إدارة صلبة يكفي للرد على الاطماع والضغوطات الخارجية.

وإذا كانت الثروات البحرية تساهم في استقرار ميزان الأمن الغذائي، فإن الفلاحة تحتل مكانة متقدمة وتحظى بموقع متميز في منظومة الاقتصاد الوطني، ولذلك نريد أن تكون توجهاتنا الفلاحية حاضرة بعمق في سياستنا الإقتصادية الشاملة وأن تستهدف النهوض بالعالم القروي ليتمكن المواطنون في البادية من أسباب العيش الكريم سعيا الى إيقاف نزيف الهجرة الى المدن، تلك الهجرة التي تعود بالضرر العام على المسيرة الوطنية، إن الإنسان في نظر التجمع الوطني للاحرار هو الثروة الحقيقية للبلاد، وهو من المؤسف أن يعاني الكثير في البادية وفي جهة أخرى وخاصة في مناطق الشمال، المناطق الشمالية واجهة المغرب وبوابة العبور الى أوربا إضافة إلى ماتشكله من جسور حضارية وإنسانية تؤسس لعلاقات دولية تفرض نفسها على الجميع، لقد قيل الكثير عن مناطق الشمال، ويجب أن نفعل ما يتطلبه منا ونشرع في تنفيذ سياسة عملية وفق منهجية واضحة وبرنامج حقيقي يتعهد بإخراج المغرب من الوضعية التي أبقت عددا من الجهات بعيدة عن التنمية والازدهار.

السيد الرئيس،

إن التغطية الصحية واجب وطني وإنساني يجب أن ننظر إليه من كافة زواياه وقديما قيل العقل السليم في الجسم السليم، ومما لا اختلاف عليه أن هذا القطاع لا يرقى إلى نطمح إليه ويحتاج الى مزيد من الطرح والدراسة والتمحيص، هذا بالنسبة الى المدينة، أما القرية فإن الأمر فيها يدعو الى الشفقة والقلق، وهناك الكثير مما ينبغي أن يقال فيما طرحه مشروع قانون المالية حول محاربة الأمية والفقر والبطالة والتجهيزات الأساسية والطرق والكهرباء القروية وغيرها من الملفات التي تشكو الخصاص والنقصان.

السيد الرئيس،

إننا نعايش عالما سريع التحولات وتتحكم فيه الهواجس المالية، بل إنه قد دخل حربا اقتصادية البقاء فيها للاقتصاد المتكامل القائم على القوة والكفاءة العالية ومما لاشك فيه أن وحدتنا الوطنية وتعبئتنا الشعبية وإرادتنا الصادقة هي القادرة على الحسم وإعطاء اقتصادنا مناعة وتماسكا وازدهارا، وأعتقد أننا بذلك نستطيع تطهير وضعية المؤسسات المالية العمومية وإعادة رأسملتها ونستطيع تعبئة كل مكونات الأمة بدون تردد أو تأخير لتحقيق مستلزمات التأهيل الإجتماعي كما وعد السيد الوزير، وإننا سنصوت لصالح القانون المالي، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السيد عبد الرحمان لبدك باسم فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن فليتفضل.

السيد المستشار عبد الرحمان لبدك:

بسم الله الرحمان والرحيم، والصلاة على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف أن أتناول الكلمة أمام مجلسكم الموقر لتقديم مداخلة فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2001، كما قدمه السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة إثر المصادقة عليه بطبيعة الحال من طرف مجلس النواب، طبقا للمقتضيات الدستورية والقوانين التنظيمية لمسطرة التداول والتشريع في ميدان المالية العمومية، وهي مناسبة مهمة جدا أي مناسبة التقديم في اعتقادنا لتسليط الأضواء على النشاط الحكومي وتقييمه، فالقانون المالي من منظور فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن لا يقتصر على النظرة المحاسبية فقط، أي الاقتصار على الأرقام المتعلقة بشقي الميزانية المداخيل والنفقات، بل هو أيضا أداة لتدبير الشأن العام عبر ما يتضمنه من إجراءات وإصلاحات، وبالتالي فهو يحدد الاختيارات ويرسم الرؤى للاقتصاد الوطني، فمن خلاله نستطيع أن نحاسب الحكومة هل بالفعل تساير التعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها من خلال التصريح الحكومي: خاصة وأن القانون المالي لسنة 2001 يعتبر أول قانون للمالية يقدم بعد المصادقة على المخطط الخماسي2000-2004، والذي يشكل بدوره إطارا عاما لما يتضمنه المشروع بما في ذلك تدبير الشأن العام، فالمؤسسة التشريعية نعتقد أنها يجب أن تقوم بدورها الدستوري المتمثل في مراقبةالحكومة ومساءلتها في شتى الميادين من بينها إقرار ميزانية الدولة ومراقبة طرق صرفها وتنفيذها وهذا طبعا يجب أن يكون في جو من الاستقلالية والمسؤولية.

ففصل السلط أحد أركان البناء الديمقراطي الذي لا يمكن أن يكتمل إلا من خلال أرضية صلبة، فالديمقراطية ليست طرفا وليست اختيار لتزيين الواجهات ولكنها سلوك والتزام وفكر، وهنا استسمحكم ستحضير ذلك الربط الذي تضمنه خطاب صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، أثناء افتتاح هذه الدورة البرلمانية الربط بين الديمقراطية والتنمية والذي يتجلى بوضوح، لأننا أمام مشروع مستقلبي قال عنه جلالة الملك نصره الله أنه يبدأ من الآن ويستند الى إرساء القطيعة مع الممارسات السلبية، وإننا في فريقنا نعتبر أن خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله حرص على أن يعكس عبر توجيهاته البعد الاشمل لممارسة الديمقراطية وأن من خلال اختياره التركيز في بداية الخطاب على الديمقراطية المحلية والجهوية وآليات البناء التي تكفل دعم الديمقراطية المحلية والارتقاء به الى فضاء سلامة التدبير ونجاعته وارتباطه بالاستثمار والتنمية، إنما أراد التأكيد على الأهمية القصوى للديمقراطية المحلية، من خلال تعميق مفهوم اللامركزية وعدم التمركز أي نقل الصلاحيات الى المنتخبين، كما نعتقد أن حديثه نصره الله عن نبذ السياسة السياسوية، ينصرف الى إبراز دور النخب حيث تنشغل بالشؤون الأساسية والجهوية داعيا حفظه الله لتلك المؤسسات التشريعية والتنفيذية وسائر الفاعلين في الحقل الوطني الى التحلي بالإرادة التسريخ الديمقراطية تشرك كل الطاقات وتحفزها على خوض معركة الجهاد الاقتصادي، كما نعتقد أن إشارته الى الديمقراطية الداخلية وسط الفاعلين السياسيين تعكس الرغبة في تطوير الممارسات وتعميقها وعليه أن ذلك الخطاب هو إعلان بليغ أساسه تجديد النخب السياسية بالمفهوم العام للكلمة مما يجعل المجتمع السياسي ينخرط في صلب الاهتمامات ويواكب التطورات سنده في ذلك حيوية المجتمع المغربي الذي نؤمن في فريقنا انه أبان دائما عن روح عالية من التعبئة والوفاء لقيمه، ولهذا فإننا نعتقد أن هذا الخطاب إعلان بليغ أساسه تجديد النخب السياسية بالمفهوم العام للكلمة.

السيد الوزير،

استسمح نشاطركم الرأي وأنتم تقدمون التقرير الإقتصادي والمالي للمشروع قانون المالية لسنة-2001 حينما اعتبرتم أن هذا القانون يستمد خطوطه العريضة من التوجهات الملكية السامية الذي

عبر عنها صاحب.. الذي عبر عنها في مناسبات عيد العرش كما ذكرتم في تقديم التقرير وافتتاح أعمال المجلس الأعلى للانعاش الوطني للتخطيط وذكرى ثورة الملك والشعب والاحتفال بعيد الشباب وكذلك الكلمة التوجيهية بالجرف الأصفر وكذا خطاب افتتاح هذه الدورة البرلمانية، ونرى من الضروري أن نستحضر مجموعة من الملاحظات التي استخلصها فريقنا من خلال دراسته للمشروع والميزانيات الفرعية في اللجان الدائمة لأننا كما عودنتكم في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن نتوخى الموضوعية التي تفرض علينا أن نساند الإيجابي وننتقد النواقص والسلبيات محاولين في نفس إعطاء بعض الاقتراحات البديلة مستحضرين في كل هذا مبادئ حزب الحركة الوطنية الشعبية وثوابتها على التاريخ، فدورنا كفريق من مكونات الأغلبية لا يقتصر على التصفيق لكل ما تأتي به الحكومة، واسمحوا لنا- السيد الوزير- أن نبدي بعض الملاحظات الناتجة عن الفرضيات التي تأسس عليها القانون المالي لسنة 2001، نلاحظ الاستمرار في التعامل الرسمي مع الموضوع أي موضوع إعداد القانون، مشروع القانون المالي من حيث خلط المعلومات بين انتقائية وتجزيئية وإعلانها للرأي العام مما يصعب معه استقصاء المعطيات الصحيحة بالنسبة لسائر المواطنين العاديين، الفرضية الأولى لها تأثير على النفقات العامة وهي التي تتعلق بأسعار البترول، حيث يعول المشروع هذا على سعر يتراوح كما ذكرتم بين 22و28 تحقيقها في الظروف الحالية.

الفرضية الثانية تتعلق بالموارد المنتظرة من فتح رأس مال اتصال المغرب في نطاق محدد مما يثير العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام الكبيرة حول المساطر المتبعة واستبعاد الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات السلكية واللاسلكية، والإخبار المتعددة التي نتلقاها من سائر وسائل الإعلام حول تراجع بعض المجموعات سبقت أن عبرت عن اهتمامها بالموضوع إن لم تكن هناك بعض الانسحابات الفعلية، ونعتبر في فريقنا أن السكوت الرسمي عن هذا الملف يغذي الغموض والتساؤل حول قدرة الحكومة الالتزام بمقتضيات القانون المالي الذي نحن بصدده... بصدد مناقشته عفوا، خاصة إذا علمنا أن صعوبة التحكم في الموارد يقابلها عجز في التقليص من النفقات الغير المنتجة على مستوى تسيير ومستوى عيش الدولة والادارة وأسلوبها في التسيير والتدبير.

كنا- السيد الوزير المحترم- ننتظر منكم ومن الحكومة بصفة عامة أن تضعوا حدا فاصلا للأساليب العتيقة السابقة التي كانت تعد بها مشاريع القوانين المالية وذلك بأسلوب أو باعتماد أسلوب المكاشفة والمصارحة مع الرأي العام الوطني، لأننا في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن نعتبره الأسلوب الوحيد والامثل لتحقيق وتكريس مصداقية السياسة الإقتصادية للدولة ومصداقية الفرضيات والالتزامات في القانون المالي، ومن حق المواطن أن يعرف ملابسات وصعوبات تفويت جزء من رأس مال مؤسسة عمومية كاتصالات المغرب، ومن حق المواطن كذلك أن يعرف التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة استمرار ارتفاع سعر النفط أو استمرار الجفاف لا قدر الله أو الخطأ في التوقعات بالنسبة للأرقام الواردة والتي تتعلق بالإرتفاع الكبير لعائدة الضرائب، فلا يمكننا بتاتا أن نتصور تعبئة شاملة بدون توضيح الرؤيا واعتماد أسلوب الشفافية والصراحة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نناقش هذا المشروع والبلاد مع الأسف الشديد تعرف في ظل أوضاع مناخية قاسية تتميز بتوالي سنوات الجفاف وهو ما أثر سلبا على الغطاء النباتي والانتاج الفلاحي، وكذلك على مخزون المياه خاصة في العالم القروي مما استدعى تحمل هذه الميزانية للشطر الأخير من برنامج مكافحة آثار الجفاف وبالمناسبة نتساءل عن العدد الحقيقي للمستفيدين وعن قيمة هذه الاستفادة والكيفية التي تمت بها العملية؟

- نناقش هذا المشروع وأثمنة البترول ومشتقاته تعرف ارتفاعا مهولا مما ساهم في استنزاف صندوق المقاصة وبالتالي تقليص هامش تدخله لفائدة المحتاجين والمعوزين.

- نناقشه وأسعار الفوسفاط في تراجع، مما يحرم الدولة من موارد هامة، وكذلك قيمة الاورو في انخفاض مقابل ارتفاع الدولار، مما أثر بشكل واضح على صادراتنا وخلق خللا في تغطية الصادرات بالواردات، وصعوبة في التنافسية.

- نناقشه كذلك والمديونية العامة لاتزال تلتهم ثلث ميزانية الدولة، فرغم المجهودات المبذولة من طرفكم على مستوى تخفيض المديونية الخارجية، وتحويلها الى استثمارات، نلاحظ ارتفاعا مخيفا للمديونية الداخلية، ستكون له آثار أولها آثار جد سلبية على اقتصادنا الوطني إن استمرت بنفس الوثيرة.

السيد الوزير،

نستحضر كل هذه الاكراهات والتي تتزامن مع التراجع الهام للمداخيل الجمركية الناتج بطبيعة الحال عن بداية العمل باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي وتتزامن كذلك مع بداية تنفيذ مضامين اتفاق 19 محرم الخاص بالحوار الإجتماعي إضافة الى كل هذا الى سياسة التمويلات الكبرى للدولة، خاصة في قطاعات تستدعي الاصلاح كالتعليم والادارة والقضاء، أو خلق مؤسسات تنموية واجتماعية جديدة أو الانقاذ كالقرض العقاري والسياحي، وهنا أستسمحكم - السيد الوزير- لأفتح قوس حول كان بامكان الحكومة أن تدعم كذلك الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في نفس الاتجاه، لأن الصندوق الأول أي الصندوق العقاري والسياحي لا يهم إلا فئة قليلة في حين أن الصندوق الثاني أي الصندوق الوطني للقرض الفلاحي يهم شريحة عريضة من المواطنين وخاصة المنتمين للعالم القروي.

السيد الرئيس،

إننا ونحن نستعرض جملة من الإكراهات، توقفنا عند استنتاج لابد من عرضه في هذا السياق وهو أن هذه الاكراهات ظلت في معظمها ملازمة لكل القوانين المالية التي تدارسناها مع هذه الحكومة وهو ما يجعلنا نتخوف أن تتحول تلك الاكراهات الى تبريرات إن لم يتم البحث عن ابتكار وإبداع أساليب جديدة لتفعيل آليات الاشتغال لتسريع وثيرة العمل في التدبير السياسي العام للحكومة، كما أنه استعصى علينا فهم بعض التناقضات ففي الوقت الذي نجد فيه أن هذا المشروع يرتكز على قاعدة أساسية في صيرورة تماشيه مع الاختيارات الكبرى

للسياسة الاقتصادية والمالية وهي ضرورة انطلاق من مبادئ عامة نذكر منها على الخصوص الحفاظ على التوازنات العامة وهذا يتجلى أساسا في حصر عجز الميزانية في نسبة 3٪ وضبط التضخم في نسبة 2.5٪ وتحقيق معدل النمو في حدود 8٪، والتحكم في مستوى المبادلات الخارجية رغم ارتفاع العجز التجاري مادام هناك تحسن طارئ في ميزانية الاداءات، التقليص كذلك من النفقات من خلال محاولة التخفيف من كتلة الاجور التي تستحوذ لوحدها على 12٪ من الناتج الداخلي الخام، وهي بالتأكيد جد مرتفعة مقارنة مع النسب المعروفة لدى بعض الدول ذات الظروف الإقتصادية المشابهة للمغرب ثم الرفع من وثيرة الموارد من خلال ارتفاع عائدات الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على الباتانتا إضافة الى عائدات الجمارك، تبني مقاربة جديدة للمديونية بهدف التخفيف من الدين العمومي، سواء من خلال تحويل بعضها الى استثمارات أو استبدال البعض الآخر بديون ذات فوائد وبشروط ميسرة.

بالنظر إذن الى هذه المرتكزات الأساسية تم بعض التناقل نطلب من الحكومة توضيح بلغة الارقام وعكس ما يؤكده المشروع ضرورة إطلاق دينامية فعالة وذات مردودية، نلاحظ أن المصاريف الخاصة بالاستثمار قد تم تقليصها بنسبة 16٪ مقارنة مع القانون المالي النصف السنوي، وتم رفع تكاليف التسيير ب 3٪ وهو ما يجعلنا- السيد الوزير- نتساءل عن طبيعة التوازنات التي تتوخى الحكومة العمل من أجلها الحفاظ عليها. كما نتساءل عن كيفية الرفع من الموارد اعتمادا على فرضية موسم فلاحي متوسط مع العلم أن الفلاحة ورغم تشغيلها لعدد كبير من المواطنين فهي تساهم الا بحوالي 20٪ من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة لا يمكن رفعها الا من خلال تطوير هذا القطاع وتأهيله، كما أن قطاع الخدمات الذي يساهم بنسبة 31٪ من الناتج الداخلي الخام مرشح للزيادة في حجم الواردات إذا حظي باهتمام الحكومة، ونتساءل كذلك عن مدى تأثير الدين العمومي عن

السيد الوزير،

إن المجال لا يسمح بالتطرق الى استراتيجية التأهيل الإقتصادي الوطني وكيفية تقويته لاكتساب المناعة الضرورية في ظل التنافسية والعولمة، والى استراتيجية التنمية الإجتماعية للاستجابة الى بعض مطالب المواطنين في التعليم والتشغيل والسكن والصحة لذلك سأكتفي باثارة بعض الملاحظات وكلنا أمل أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار:

1- إخراج جملة من المشاريع التي هي قيد الدرس لتجسيدها على أرض الواقع، خصوصا تلك التي تستهدف تقويم وإعادة تحديث أدوار الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص وأيضا تلك التي تهم إصلاح الإدارة والقضاء وإعادة النظر في أدوات العمل المالي وآليات الإجراءات حتى لا يبقى هاجس الحكومة هو الحفاظ على التوازنات الكبرى وإلا كيف نفسر معالجة الحكومة لقضايا هيكلية مستديمة تهم أساسا دعم ميزانية التسيير بمداخيل الظرفية قد يكون لها آثار سلبية بعد انتهاء هذه المنشآت المفوتة.

2- إشكالية الميزانيات والملحة والحسابات الخصوصية التي لابد- السيد الوزير- أن يطالها بعض اشكال الكشف والمحاسبة والشفافية.

السيد الوزير،

إن فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن لن يمل من إعادة طرح إشكالية العالم القروي، فكلما أتيحت لنا الفرصة سنعمل على تنبيه الحكومة الى النقص الذي يعانيه العالم القروي في ميادين التجهيزات الأساسية والخدمات الإجتماعية واتساع دائرة الفقر وانتشار الأمية وكل هذا من شأنه في اعتقادنا أن يؤدى الى خلق آثار قد تشكل مصدر تهديد لاستقرار مجتمعنا وتماسكه، إذن هذا الموضوع يتطلب تجنيد كل الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين والإجتماعيين والمجتمع المدني، فإننا نقترح على الحكومة فتح حوار وطني عاجل يقضى الى بلورة ميثاق وطني لتنمية العالم القروي، والهدف من ذلك أو من هذا الميثاق إذا ماكتب له أن يكون الى تحقيق كرامة وعزة أبناء العالم القروي فهم في معظمهم لا ينتظرون لا الزيادة في الأجور ولاتقاعد ولا تغطية صحية ولا استفاذة من البرامج المخصصة للسكن ولا من الدعم المخصص للمقاولات، فمقاولتهم الأولى والأخيرة هي الأرض وبالتالي من الواجب تأهيلها من خلال التجهيزات التحتية الأساسية، وفي انتظار ذلك يجب أن نلفت نظر الحكومة لاتخاذ بعض التدابير التي نعتبرها مهمة في الظرفية الحالية والتي مافتئنا نطالب بها، إلغاء فوائد التأخير وإيقاف المتابعات من طرف القرض الفلاحي للفلاحين الصغار والتخفيض من الفائدة لجميع الفلاحين وسن تشريعات تمكن من تأدية أصل الدين قبل تأدية الفوائد، إشراك الجماعات المحلية في برنامج محاربة الجفاف ودعم الفقيرة منها لانجاز البنيات التحتية.

فتح نقاش وطني حول إشكالية أراضي الجموع بهدف إرجاع الأراضي المنتزعة من القبائل والمجموعات والأفراد الى ملاكها الحقيقيين، وكذا وضع أراضي الدولة رهن إشارة المهندسين والفلاحين الراغبين في التشغيل الذاتي.

السيد الوزير،

إن التعليم باللغة الأمازيغية كان وسيظل مطلبا أساسيا هاما سنعمل في فريقنا على تحقيقه أسوة بما حققته المجتمعات المتقدمة من عناية بلغاتها الوطنية والرسمية واعتمادها،فوظيفة اللغات تتعاظم يوما بعد يوم مع التقدم الإنساني وفي الحضارة الحديثة والمعاصرة، فالكلمة اليوم أكثر سيولة وأبعد مسار وأوحى حركة.

السيد الوزير،

هناك مواضع أخرى لا تقل أهمية، ستكون لنا خلال مناسبات أخرى كالأسئلة الشفوية والمحورية فرصة للرجوع إليها، وما نريد أن نخلص إليه هو ضرورة تظافر وجميع الجهود في إطار تضامن اجتماعي يرتكز على توزيع عادل للنمو والحد من الفوارق بين الافراد والجماعات في إطار دولة الحق والقانون وعلينا أن نستوعب الدرس البليغ من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي يسعى جاهدا لبناء مجتمع الوحدة والتضامن والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد محمد الجوهري باسم فريق الحركة الشعبية، فليتفضل.

السيد المستشار محمد الجوهري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم فريق الحركة الشعبية للاصالة المغربية والعدالة الإجتماعية أعرض وجهة نظر فريقي وحزبي بمناسبة مناقشة القانون المالي السنوي في مجلس المستشارين، بعد أن صادق عليه مجلس النواب برسم سنة 2001، وستتم المناقشة وفقا للمحاور التالية:

- المحور الأول : أسس التصريح الحكومي.
- المحور الثاني: مسار القوانين المالية منذ بداية حكومة التناوب التوافقي الى الآن.
- المحور الثالث : القانون المالي الحالي.

السيد الرئيس،

إن البرنامج الحكومي الذي قيدت به الحكومة نفسها والذي عرض بتاريخ 20 أبريل 1998، تحت هذه القبة التاريخية، اعتمد على ماسماه بالأسلحة التي تمكن من ولوج عالم القرن 21، وهي التراث الروحي والثقافي والمؤسساتي، واعتماد الثروات الطبيعية والطاقات البشرية وربطت الحكومة التزامها إزاء الجماهير برد الاعتبار للتخطيط ووضع استراتيجية نحو اللازمركزية واللاتمركز وتحريك الجماعات المحلية وتحميلها المسؤولية وإعداد ميثاق وإعداد الثراب وإحداث صندوق للتكافل والتنمية الجهوية لتعزيز الجهة، وتضع الحكومة موضع التنفيذ بتشاور تؤكد الحكومة في تصريحها وفي برنامجها بتشاور مع جميع الجهات السياسية كل المبادرات التي تمكن البلاد من تحسين طريقة التعبير في الاقتراعات على المستوى الوطني والمحلي، كما تعهدت الحكومة باصلاح العدل سيكون... سيشغل مكانة متميزة في عملها وذلك بتخليق الممارسة ورفع الفعالية في هذا الجهاز، واعتبرت الحكومة آنذاك أن الدفاع عن حقوق الإنسان إحدى توجهاتها الرئيسية والتزمت بأن تجعل تحرير المواطنين المحتجزين في معتقلات لحمادة يتيندوف أولوياتها الكبرى وتعهدت بأن أحد أولوياتها القصوى وأهدافها العظمى هي خلق نمو اقتصادي مستديم والرفع من مستواه، وجعله منتجا لمناصب الشغل وربطت هذا الالتزام بتنمية آليات التشاور لمؤسسات بين الشركاء الإقتصاديين والأجتماعيين وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعهدت الحكومة أيضا باحترام مقتضيات التوازنات الإقتصادية والإجتماعية والتزمت بوضع برنامج شامل للتربية والتكوين، وتعهدت الحكومة بوضع استراتيجية في ميدان الإعلام والاتصال عبر مقاربة شمولية ومندمجة في البريد والمواصلات والإعلاميات كما التزمت بوضع استراتيجية لادماج المرأة في المجتمع ومحاربة جميع أشكال التمييز التي تتعرض له النساء.

والتزمت بأن تضع تنمية إجتماعية على رأس أولوياتها وذلك بإعادة النظر بالتوزيع الجغرافي والقطاعي للنفقات الإجتماعية وإعطاء الأولوية للأقاليم الاكثر فقرا، وتعتبر أن من أولوياتها محاربة الفقر وذلك بانعاش الشغل وتعزيز التجهيزات الأساسية ومحاربة التهميش والعدلة وستعمل على إصدار مدونة الشغل وإنعاش الحوار الإجتماعي وإصلاح نظام الوقاية والتعويض عن أضرار حوادث الشغل والاخطار المهنية، كما التزمت الحكومة على تحسين الاستفادة من العلاجات الطبية بتقوية التجهيزات الأساسية الموجودة ووضع نظام لتقديم العلاجات للسكان المعوزين ووضع تأمين عن المرض الى آخره.

والتزمت الحكومة على أنها ستعطى الأولوية للفلاحة والتنمية القروية وتقوية المرافق الإجتماعية والثقافية، وعبرت الحكومة آنذاك عن نيتها في تعاون وثيق مع الجهاز التشريعي وأنها ستلتزم بتخصيص كل الأهمية للاسئلة الكتابية والشفهية وستقوم بدور تنشيط جلسات البرلمان وأشغال اللجان، كان هذا ملخصا للبرنامج الحكومي الذي نرجع إليه في كل مناسبة، مناسبة، ونحن نراقب الحكومة ونتتبع

خطوات ما أنجزته، ولا يجادل اثنان في أن مناسبة تقديم قانون أو القوانين المالية السنوية هي أحسن مناسبة تبسط فيها الحكومة منجزاتها أمام نواب الأمة وتطلعهم على مختلف إنجازاتها وعملها، وكذا إخفاقاتها ووعودها بكل شفافية ومصداقية.

وإن القانون المالي لهذه السنة لن نناقشه المناقشة الكلاسيكية التقليدية العادية، ذلك أن تصارع الاحداث في الساحة السياسية المغربية وتفاعل المجتمع المدني وتفاقم الأزمات الإقتصادية والإجتماعية المجالية منها والخاصة والرسمية تجعلنا نربط الأشياء ببعضها والأسباب بالمسببات، وهنا نصل الى المحور الثاني في هذا العرض وهو محور القوانين المالية منذ بداية حكومة التناوب التوافقي الى الآن.

إن الحكومة في شخص السيد وزير المالية قد اجتهدت في تلميع قدرتها على تجاوز الازمات واستعراض عضلاتها فيما يخص التحاليل وصبغ أدوار المشاكل وادعاء أن نظرتها الى الأمور هي نظرة فاحصة وشافية وأن منهجيتها ستوصل لا محالة كما يقال الى شاطئ الأمان، وهكذا بررت الحكومة حالها في سنتها الأولى بأنها داخلة على الشأن العام وأنها ترث إرثا ثقيلا وأنها لا يمكن أن تحاسب في هذه اللحظة إلا على نواياها، وأن القانون المالي الذي تقدموه هو قانون انتقالي ووعدت أن تقدم في السنوات المالية الآتية قانونا ارتقائيا بعد أن تضطلع الحكومة أو تضطلع على الحكومة على الملفات وتبسط يدها على كل المجالات متضرعة بأن هناك جيوب للمقاومة ولوبيات ضد الإصلاح وإرث ثقيل، وأن أعداد التغيير يضايقونها في كل مكان، ودأب كل وزير خطيب أو متكلم أو كاتب أو صحفي يدور في فلك الحكومة على هذا الخطاب العجيب وبدأت عملية إحصاء الأيام وأعياد الميلاد للحكومة، وبدأت المغازلة بين أطرافها يوادون بعضهم فقلنا لابأس يجب إتاحة الفرصة لهؤلاء الإخوة، فعليهم واجب خدمة بلدهم ومواطنيهم وعلينا واجب المساعدة والتفاهم والبعد عن كل ما يعتبر عرقلة في مفهوم الديمقراطية والوطنية والمواطنة الصادقة، لكنهم نعتونا بالضعف والهشاشة ومنهم من قال إن مقاعد المعارضة فارغة وأنه بالتالي يجب البحث عن معارضة من داخل رحم الحكومة، فسعوا الى قبول الفكرة وخططوا لها وبدأت العملية المسرحية بين الاخوة أعضاء الحكومة وصحافة الحكومة وصحافيي الحكومة ومناضلي الحكومة ومعارضي الحكومة، من داخل الحكومة. وكل شيء منهم وفيهم ولهم يشتكون من تصرفات الوزراء في جرائدهم التي يديروها وزرائهم وينتقدون السلطة التنفيذية التي يرأسونها ويستمعون في المجلس الحكومي ويتبادلون التحايا ويدرسون المشاريع والقرارات لكنهم لا يتحدثون عن المشاكل التي يعانيها المواطن ويشتكي منها ومن اعتداء من مسؤولين عن قطاع وزاري وزير هذا القطاع هو مدير هذه الجريدة وهو حاضر في مجلس الحكومة، ان الملية في عمومها هو مفهوم ضيق للديمقراطية إن لم أقل كلمة أخرى، وهو اتفاق على شل عمل المعارضة الدستورية وتعد على خطابها وعداون على موقعها ومن جهة أخرى إغفال لواجب تأييد الحكومة وخسران لخطاب الأغلبية التي من واجبها أن تبرز عمل الحكومة وتدفع به الى الأمام ويشجع الوزير رئيس القطاع والعاملين معه وبالتالي تفسح المجال للمعارضة لتلعب في الجزء المخصص لها كما تقتضي بذلك لعبة الديمقراطية.

وفي السنة الثانية لم تقبل الحكومة كذلك المراقبة ولا الحساب وصعدت لغتها وأكد الوزير الأول أن الحساب لن يكون إلا بعد انتهاء الولاية التشريعية وأن هذا الحساب سيقدم للجماهير عند الدعاية الإنتخابية المقبلة، وتروني لم أتطرق بعد الى المنجزات وأثرت الكلام على الخطاب والتحاليل والسبب واضح هو أن المرحلة كانت ولاتزال مرحلة الكلام والتعقيب والاستنتاج والتصورات والدراسات، لست متشائما ولا من الذين يحبون الاحباط بل من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وقد بحثت عن أحسن الكلام خلال السنة التي نودعها ووجدت أن الأغلبية المساندة للحكومة لازالت تؤكد غياب الثقة في الحكومة من طرف الفاعلين الإقتصاديين الذين يوكدون على أن وثيرة عمل الحكومة لازالت كما هي، وثيرة بطيئة وأن الفوارق الإجتماعية تزداد اتساعا واستفحالا وخصوصا بين العالمين القروي والحضري، ولا دل على ذلك أن نسبة الفقر قد ارتفعت الى حدود 20٪ أو أكثر كما تؤكد الحكومة ذلك نفسها، أما عن الادخار والاستثمار فلم يغادر موقفهما منذ سنتين، بل إن الاستثمارات تراجعت رغم تاكيد السيد وزير المالية أنها تزايدت،

ونحن وإن كنا لا نصدق كثيرا الأرقام التي تقدمها وزارة التخطيط فإن الارتفاع الذي يتحدث عنه وزير المالية لا يهم المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تلتصق بالشعب تساهم في محاربة الفقر، ويؤكد المساندون للحكومة بأن شجاعة فتح الملفات غائبة وأن الحكومة لم تطبق من وعودها وبرنامجها حتى خمس هذا البرنامج.

أما ثالثة الاثافيل كما يقول العرب وهي الإعلام والصحافة، فقد وعدت الحكومة على خلق أو بخاق ثورة إعلامية فنجحت فعلا في هذه الثورة وإنتم تعلمون ما أقصد، ففي كل ركن من أركان الشوارع والأزقة والحمد لله جرائد يومية وأسبوعية ومجلات ونشرات وهي ظاهرة حميدة لكن ثقافة الإعلام التي نتوخاها ويتوخاها العالم السياسي ليست النشرة من أجل النشر أو الكتابة من أجل الكتابة أو النبش في أعراض الناس أو تسلط غير المهنيين على المهنة، بل الاعلام والصحافة وسيلة حديثة للتثقيف والتنمية وحاجز واق من التجاوزات وناقوس الخطر والضوء الاحمر لكل من تسول له نفسه العدوى والاعتداء، وبالمقابل من وسائل الإعلام هي وسائل شكر للمناضلين والمجتهدين والمفكرين والسياسيين الايجابيين الذين يقدمون خدماتهم وتضحياتهم من أجل الوطن والضعفاء والمستضعفين، فهل تحققت هذه الغاية؟ لا أنكر أن التقييم في هذا المجال هو خطورة كبيرة واقتاح لمجال خصب يأمه ذوى المعرفة وليس في متناول أي كان وهو مجال الجدل والآراء وتكمن الصعوبات في الاعتقاد أن مجال الاعلام مجال سهل، فهو المجال السهل الممتنع ومن أجل أن أتقي ما قد يعصف بي وأنا أندفع في متاهات التقييم فإننا في حزبنا وفريقنا نعتبر أن الجهد الذي يصرف في معارف تدور في فنجان هي أولى من أن تدور في معاقل المعارف الحقيقية التي هي وسائل وأدوات التنمية الاقتصادية والإجتماعية والمساهمة في تحريك دواليب الشغل والنزول من الابراج العاجية الى ساحة المعترك، أما الهروب الى الماضي وإحياء معارك داحسة والغبراء فهي مساهمة لايقاف عجلة التنمية، بل هي في الحقيقة سباحة ضد التيار وهنا أتساءل هل الحكومة مسؤولة عن هذا الذي نتحدث عنه؟

إن الجواب بالايجاب فالحكومة مسؤولة عن كل شيء وليست هناك في الدنيا حكومة تسأل عما تريد، لقد سعت الحكومة الى شغل الناس، وقد يقول قائل أنها لم تسعى الى شيء، لكن الجواب هو أن سوء التدبير وسوء التقييم وسوء التحليل هو الذي خلق ما خلق، ولن أطيل في هذا الموضوع كي لايقال بأنه موضوع خصب وجد فيه المتكلم ضالته واستمتع بإثارته والتنزه في مجالاته وأنا أقول لاوحاشى الله، فنحن لسنالئام.

السيد الرئيس،

هاأنتم ترون أن عمل الحكومة لم يتغير وأسلوبها لم يتطور منذ تولت إدارة شؤون البلاد، فالساحة الإجتماعية ومجال العمل الشعبي لو لم يقتحمه جلالة الملك لبقي نسيا منسيا، وحتى تحفيزات جلالة الملك وخطبه الذكية وتوجيهاته السامية الهادفة والواضحة لم تستطع الحكومة أن تضعها موضع التنفيذ، بل لم تستطع أن تواكب تلك الخطوات حتى في حدها الأدنى، وهكذا ففي خطاب 8 أكتوبر 1999، عند افتتاح الدورة البرلمانية الأولى في عهد جلالة الملك أكد نصره الله قائلا: النطق الملكي: إننا ننتظر من الغرفتين تنقيح نظامهما الداخلي مع التنسيق بينهما عن طريق تشكيل لجان مختلطة اعتبارا منا أنهما ليس برلمانيين منفصلين، ولكن غرفتين لبرمان واحد، ينبغي العمل فيه على عقلنة المناقشات ورفع مستوياتهما وتفادي تكرارها وحسن تدبير الزمن المخصص لها سواء في أعمال اللجان أو بالجلسات العامة تطلعا لممارسة أرقى ومنجزات أكبر"- انتهى النطق الملكي-

قد يقول قائل إن هذا شأن البرلماني، فأقول إن الحكومة تعهدت بتنشيط البرلمان، وأن الدستور ينص علي علاقة وطيدة بين الحكومة والبرلمان، فلم تسعى الحكومة إلا للدفاع عن نفسها وتحسين صورتها، أما باقي المؤسسات فلا شأن لها بها، وفي خطاب 10 أكتوبر 1999، وهو الخطاب الشهير الذي أعلن فيه جلالة الملك عن المفهوم الجديد للسطلة، حيث قال- النطق الملكي- :إن مفهوم السلطة مبني على رعاية، المصالح العمومية والشؤون المحلية، والإدارية الفردية والجماعية والسهر على الأمن والاستقرار وتدبير الشأن المحلي، وهي مسؤولية

تتطلب احتكاكا مباشرا بالمواطنين وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان، وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة- انتهى النطق الملكي

فهل عملت الحكومة على الاحتكاك المباشر بالمواطنين؟ وملامسة ميدانية لمشاكلهم؟ لا نستطيع إلا أن نقول أن الحكومة سقطت في مصيدة الدراسات والمناقشات واللجان في العاصمة، في الوزارات، في المكاتب المكيفة، في الندوات، في المناظرات، وبقيت البادية، لدوار، القبيلة، الدشر، الخيام، العزائب، السهول، والجبال والصحراء نسيا منسيا، مواطنوناهم في أيدي إما سلطة متعسفة أو أصحاب امتيازات يمتلكون رخص السكر والشاي والدقيق، فيقرضونهم ما يأكلون ويشربون وهم أسرى بين أيديهم، ويأتي الجفاف ويفعل فعلته وتزداد البطالة ولم تعد حتى الهجرة الى المدن تحل المشكل، فارتفع الفقر من 14٪ الى 20٪ خلال أقل من سنة، وهو أمر غير مقبول.

إن على كل وزير أن لا يجلس في مكتبه في العاصمة سوى يومين أو ثلاثة، ويقضي الباقي مع المواطنين وإدارة شؤونهم المحلية ومراقبة الاجهزة الخارجية إن كانت الحكومة فعلا تصف نفسها بحكومة سياسية لا بحكومة بيروقراطية، تستطيب ركوب المرسيديس والجلوس في الارائك والاستمتاع بالنعيم ومشاهدة القنوات الفضائية الأوروبية والتفضل بإلقاء الخطب الرنانة وتقبل الشكر والاحترام، معذرة للحكومة، وفي ذكرى 46 لثورة الملك والشعب، قال جلالة الملك لقد أولينا عنايتنا ونحن ولي للعهد للقضايا الاجتماعية التي تهم المواطنين كافة مدنيين وعسكريين مع رعاية خاصة للفئات التي تشكو الحرمان وتعاني الفقر، إن تأمل هذا الواقع ليجعلنا نتساءل في ألم وحسرة- يقول جلالة الملك- كيف يمكن تحقيق التنمية الشاملة وعالمنا القروي، يتخبط في مشاكل تضطر سكانه الى التخلي عن الأرض التي جعلها الله دلولا للاسترزاق منها، والهجرة الى المدن في غيبة استراتيجية تنموية مندمجة قائمة على تنظيم الانشطة الفلاحية وغيرها، والاهتمام، بالسكن والتعليم وتحسين مستوى التجهيزات الأساسية والحد من الهجرة بوضع خطة تراعي النهوض بالجماعات القروية وإنشاء أقطاب جديدة للتنمية في المراكز المحيطة بالحواضر وكذا تدبير التقلبات الغير المتوقعة كالجفاف وما إليه- انتهى النطق الملكي- أرأيتم، هي توجيهات واضحة واقتراحات عملية للحد من الهجرة من جهة وتحبيب السكان في مساقط رؤوسهم من جهة ثانية ودفعهم الى المساهمة في التنمية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن القانون المالي هو المحور الثالث لهذا التدخل لم يخرج كما أشرت سلفا عن نطاق المنهج التقليدي لدراسة ووضع الميزانية من طرف الحكومة، فهو دائما تتصدره استعراضات الظروف الصعبة أو استعراض الظروف الصعبة، ثم الاستراتيجية المتبعة والأهداف المتوخاة، فالظروف الصعبة تتصدرها استمرار ظاهرة الجفاف وارتفاع أسعار النفط ونفقات الحوار الإجتماعي وتخفيض المداخيل الجمركية، لكن ظاهرة الجفاف ليست أمرا جديدا، بل هي ظاهرة بنيوية منذ زمان وتأخذها الحكومات كلها بعين الإعتبار بل وأنشأت لها صناديق وحسابات وأكثر من كل ذاو ذاك، فقد وصى عليها القرآن الكريم، في سورة يوسف حين قال الله تبارك وتعالى: " فما حصدتم فدروا في سنبله إلا قليلا مما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلون ما قدمت لهن إلا قليل مما تأكلون، ثم يأتي بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعشرون". الإنسان كيرد البال منذ البداية وكيعرف بأنه سيكون الجفاف وسيكون المطاف، فلما تتضرع الحكومة بالجفاف كظرف صعب رغم أن في السنوات الماضية لم تخصص من النفقات الطارئة أي شيء للجفاف، بل عملت على تجميع حساب قطاعات وزارية، في مجال تدخل العالم القروي، فرصدته لمواجهة بعض آثار الجفاف، وحتى برنامجي الجفاف لم يكونا محل رضى لهذه السنة، لم يكونا محل رضى من طرف جميع النواب وجميع المستشارين، والذين هم يمثلون المواطنون والاحزاب، وهم رؤساء جهات وبلديات وجماعات قروية وأعضاء، وهم يؤكدون أن عملية الجفاف الأولى والثانية استفادت منها

لوبيات يعملون تحت لواء السلطات المحلية والذين يقتسمون الغنيمة فيما بينهم بشكل علني وبليد، يزيد من حقن المواطنين واستيائه ويوسع الهوة الفاصلة بين الحاكم والمحكوم، وعجزت الحكومة كعادتها في أن تستعمل المراقبة أو تخليقها أو تتابع العمليات، فهي ترفع كتفيها ولسان حالها يقول ليس هذا كشأني بل هو شأن السلطة المحلية أو المنتخبين، وشأن من؟ بالله عليكم ملايير يعلن عن صرفها وعمليات يعلن عنها علنية تتغنى الحكومة بها في خطاب رسمي من أفواه الوزراء، وتنفيها أغلبية الحكومة في خطاب رسمي تحت قبة البرلمان، وفي اللجان الدائمة، وحتى على صفحات جرائدها.

أما ارتفاع سعر النفط، فهو دائما عملية بهلوانية وورقة تستعملها الحكومة متى شاءت لتعبر بها أحيانا عن منتها على المواطنين، وأحيانا أخرى تنزل عليه نزول الصاعقة في مطلع شمس يوم، ولا تبالي بأثر ذلك عليهم، وإلا فهل سمعتم يوما أن الحكومة خفضت من سعر المحروقات، عندما انخفظ سعر البرميل الى 15 دولارا؟ ولذلك فعندما غيبت منطق السوق في التعامل مع المواطنين فلن يقبل تضرعها في ارتفاع أسعار النفط مادامت لا تقبل تخفيض هذه الأسعار عندما تنخفض في سوق امستردام.

أما ارتفاع أسعار الدولار، فإن وزيرنا ليس فقط وزيرا للمالية، بل هو وزير للإقتصاد والمالية وعليه أن يدبر التدبير المحكم، الاستراتيجي المسبق وهو يضع قانون المالية، وأن يضع في حسبانه ارتفاع أو انخفاظ سعر الدولار، وأن تراعى الهوامش لتكسب التوقعات مصداقيتها.

أما نفقات الحوار الإجتماعي، فهي نفقات متوقعة منذ سنة 1996، ولو وقعت الاستجابة لنتائج الحوار كلها لكانت الفاتورة أكبر، إلا أن الحكومة تحسن عمليات المراوغة الذكية لتفلت من كل هزة تحاول أن توقعها بها الطبقة العاملة، فليس الأمر جديدا لنعتبره ظرفا صعبا.

أما انخفاض المداخل بسبب تخفيض الاسعار الجمركية فهو منهج اقتصادي اخترناه بالتوقيع على اتفاقية الكات في عملية تدريجية أخذت مجراها منذ سنوات وتعتبرها الحكومة منفذا لتحديث الإقتصاد وتلميعه وتطويره، فلما نضعه في خانة الصعوبات.

السيد الرئيس،

إن الاستراتيجية التي رسمها القانون المالية على مستوي أدبياته هي استراتيجية محكمة، توجيهات ملكية، تصريح الوزير الأول أمام البرلمان، ميثاق حيس التدبير، المخطط الخماسي، لكن متى وكيف وأين إن السيد وزير المالية يقول بأن المناعة السياسية هي المكسب الأول لهذه الحكومة، معني ذلك أنها فشلت في مناعات أخرى، ونحن لا نتمنى هذا الفشل ولن أكرر أو أرجع الى ما قلته في بداية تدخلي هذا سواء بالتلميح أو بالتصريح، لكن لابد أن تكون هذه الاستراتيجية التي اعتمدا قانون المالية وهي استراتيجية ذات أركان أربعة داخلها استراتيجية أخرى وهي المتطلبات المستعجلة، وعلى ذكر هذه المتطلبات المستعجلة نود أن نؤكد أن كل الفاعلين في المجالات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية يؤكدون عليها ويطلبون الانهماك عليها وهي الشباك الوحيد والمخاطب الوحيد، الا أن الحكومة تسمع ولا تفعل الا ماتريد، تسمع ولا تفعل الا ما تريد وهذا مطلب مضى عليه 32 شهرا وان يوما واحدا في عمر الشعوب له أهمية، ناهيك عن الشهور والأعوام، فمثلا قد انجزت السفارة الأمريكية بالمغرب دراسة حول ظروف ومراحل وزمن جواب الحكومة المغربية بالرفض أو القبول لمستثمر أجنبي، فكان ما توصل اليه التقرير هو أن هذا الجواب يتطلب 26 شهرا،أي عمر هذه الحكومة، بينما في كندا يتطلب 3 دقائق وفي تونس أيام قليلة، أليس إحداث الشباك الوحيد من التزامات الحكومة، وهكذا والأمثلة كثيرة، ولا أكون قد كررت إذا ألححت على أن الحكومة عجزت كل العجز عن تدبير الميثاق الجماعي وتقديمه للبرلمان، وعجزت عن إدارة انتخابات جزئية أو تجديد ثلث مجلس المستشارين أو غرف مهنية أو مجالس جهوية في جو الشفافية والديمقراطية، هل تستطيع الحكومة أن تقول ليست مسؤولة؟ إذا قالت فلا تصدقوها، فلن تعجز الحكومة عن تطبيق آليات قانونية صادق عليها البرلمان، فلم تصدر حتى المراسيم التطبيقية، بل أجلت حتى تطبيق والمثال على ذلك واضح هو قانون الشركات، والحكومة لا تريد أن تزعج أحدا ولا أن يزعجها أحدا، ألا ترون أن الحكومة لم تستطيع أن تخطو بالجهاز القضائي ما وعدت به ألا تلاحظون أن الجهاز لازال كما هو وأن دار لقمان على حالها.

ألم تلاحظون أن الاستثمارات لم تعدو مكانها كما أشرت سابقا، ولا يمكن أن نعتد بتقرير ما حمله وزير المالية بأن قطاع البناء قد تحسن بدليل ارتفاع مبيعات الاسمنت ب 6.5٪ خلال 9 الاشهر الأخيرة، فهذا العامل إلا كان صحيحا فليس وحده المقياس، وأن المقاييس الأخرى تراجعت إذا طلعنا عليها ولا أدل على ذلك من انهيار البورصة واستنكاف الشركات عن ولوجها وعدم استجابة الفاعلين الإقتصاديين حتى لبعض الاغراءات التي يقدمها وزير المالية، وأظن أن ذلك ناتج عن انعدام الثقة أو على الأقل تدبدب هذه الثقة بين التصديق وعدمه بين الحكومة والفاعلين الإقتصاديين، وإذا ربطت الحكومة بين الاستثمارات والتشغيل، فإن السيد وزير التشغيل قد ولج وهو يلج هذه الوزارة قد ربط التنمية الإقتصادية والإجتماعية المؤدية الى الشغل والديمقراطية، وهي مرتبطة أصلا بالجماعات المحلية وبجهاز الانتخابي كله، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح واستمرار: ماذا فعلت الحكومة من أجل الديمقراطية؟ماذا فعلت الحكومة من أجل الجماعات المحلية؟ ماذا فعلت الحكومة من أجل الإنتخابات التي جرت في ظلها؟ الجواب أنها لم تفعل سوى التسابق نحو المناصب الانتخابية وتقوية أغلبيتها بوسائل أحيانا بدائية وأحيانا يندى لها الجبين وأحيانا بالضغط والاكراه والادهى والأمر هو أن تصدر توجيهات من السيد الوزير الأول لتأييد مرشح والالتفاف حوله ينتمي الى هيأة معينة، ولا تقولو الى أنها تدخل باعتباره كاتبا أولا بحزبه، فنحن والمواطنون لا نفهم هذه الأحوال إلا باساعمال الوسائل اليدوية كأن يظهر السيد الوزير الأول على شاسة التلفزيون وهو يزيل قبعة الوزير الأول ويضع على رأسه قبعة الكاتب الأول لحزبه فيصدر التعليم الذي يريد.

لقد تغنت الأغلبية بنجاحها وبازدياد عددها فرحة مستبشرة، وبشر السيد الوزير الأول الأغلبية بهذا الانتصارو لكنه ما إن دخلت الأغلبية قبة البرلمان حتى أدانت العمليات الإنتخابية كما أدانها وزير الداخلية، إن ترديد اسم الوزير الأول في المداخلات أكثر من ترديد الحكومة أحيانا هو استجابة لرغبة الحكومة في أن تجعل من منصب الوزير الأول مؤسسة لازال الدستور لن ينحو هذا المنحى، لكن دأب الوزير الأول على أن يركز حوله كل العمليات، فهو يترأس جميع اللجان، وقد تعدت في عهد السيد عبد الرحمان اليوسفي 60 لجنة وزارية وهذه اللجان هي وجه آخر أو صيغة أخرى لحكومة موسعة وبمعنى آخر هو مظهر من مظاهر استعمال المغناطيس الحزبي في تسيير شؤون الدولة، فمركز النواة هو الوزير الأول وحزبه قاطرة الاحزاب الأخرى التي أصبحت تدور في فلك مغروض عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولم يعد لعمل الوزراء كوزراء ينتمون لاحزاب أخرى تألفت أو تألفت فيما بينها لتسيير الشأن العام إلا أدوار باهتة كأسماء وعناوين وغاب فعلها وفعاليتها في مجال العمل والتأثير.

السيد الرئيس،

لن تغيب على بالنا أوراش التعليم والادارة والصحة والفلاحة والتجارة والصناعة وقطاع الابناك ومجال الضمان الإجتماعي والمرأة، وسنتناول هذه القطاعات بالتفصيل والتدقيق عند عرض ومناقشة الميزانيات القطاعية، لكن قبل أن أختم هذه المداخلة لابد من الإشارة ولو بعجالة الى ما سبق أن أكدناه مرارا من أن الادارة لازالت عقيمة لم تنته بعد من الدراسات التي تتسترو وراءها ويخفي عجزها عن تدبير وسير وعمل ونفوذ أشخاص تحت مراقبة أعينها ولها عليهم سلطة وبينها وبينهم قانون، أما الفلاحة، فلم تقدم لها الحكومة إلا بعض العمل الباهت الوقتي والدعائي ولازال الفلاح يعتمد على نفسه ومجهوده الشخصي ولازال وسيلة للمزايدة السياسية والاستعمال الديماغوجي ومطية يمتطيها كل من يخوض في المجال السياسي.

أما المجال الإجتماعي فإن التطور... فإن التأزم هو الذي يسود العلاقة بين أرباب العمل والعمال، وإن المعامل تزداد إغلاقا وأن الاستغناء الجماعي عن العمال يزداد، وأن الحكومة لم تدفع ولم تدبر هذا المجال، الا عن طريق الحوار والجدال ولم تبرح الأمور مكانها بشهادة النقابيين وأن أرباب العمل والسياسيين أنفسهم، ألا ترون أن أكبر دليل على فشل الحكومة وغياب التنسيق بينها وبين أغلبيتها هو تقاذف مدونة الشغل بين البرلمان والحكومة، وخلق بدع لتكسير جدار المؤسسة الدستورية، البرلمان، والانصياع للمساومات والضغوط أحيانا شخصية وأحيانا مجالية، فتضيع المصلحة وتضيع حتى مجهودات

الحكومة، إن قوة الحكومة وصلابة عضلاتها لا تستعرضها الا في المسائل التافهة، أما لمسائل الأساسية فتؤجلها وتستعمل ما تسميه ثرويا وتوخيا للاجماع والتوافق، وهو ما تبحث عنه في مدونة الشغل، في حين عندما نتكلم عن التوافق في مجالات أخرى يقولون إن التوافق اغتيال للديمقراطية، والحقيقة أننا لم نعد نستطيع مسايرة الخطابات المزدوجة والتخريجات المتلاحقة والبدع اليومية.

أما مجال المرأة فحدث ولاحرج، لقد خلقت الحكومة بدعة ما بعدها بدعة واخترعت خطة ظهر في الأخير أنها خطة لم يخطط لها، أو خططت لنفسها ولو خططت لها امرأة لنجحت خطتها، ويظهر أن الخطة خطط لها مخططون تظافرت جهودهم في الداخل والخارج وعملوا على تجميل عيون هذه الخطة وبحثوا لها عن الكحل الناذر في الصين وبلاد الحرمان وفي شبه جزيرة ايبيريا، فكثرت المكاحل وأصابوا عين الخطة بعمى بعد سنتان من التداول والتدارس والتعاليق والمسيرات المؤيدة والمناهضة وأخيرا دخلت الخطة مصحة الانعاش، يقال أنها فقدت وعيها ويقال أنها فارقت الحياة لأن الجهة المكلفة بها هي لجنة يرأسها الوزير الأول وتسمى لجنة الخطة.

السيد الرئيس،

لقد أدخلنا حوالي 30 تعديلا على قانون المالية ولم تقبل الحكومة أي تعديل منها، رغم أننا توخينا أن لا نقع في مغبة استخراج السيف الحاد الذي هو الفصل 51 من الدستور، وأكد السيد وزير المالية أن قانون المالية لم يقدم ليعدل، لكنه يقدم للدراسة وفي نفس الوقت قدمت الحكومة تعديلا على مشروع قانونها فقبلته الأغلبية، وقدمت الاغلبية تعديلات فقبلتها الحكومة، أما المعارضة فلم يقبل من تعديلاتها ولو واحد، وتعاملنا مع هذه التعديلات بروح عالية من الدراسة والتفاهم وتنازلنا عن 50 منها، بعد أن أقنعنا السيد الوزير وها نحن نرفع هذه التعديلات الى الجلسة العامة آملين أن تتراجع الحكومة عن قرارها المسبق وموقفها القبلي ونذكرها بأن جميع التعديلات التي قدمتها الأغلبية في مجلس النواب كانت مقبولة وأن جميع التعديلات التي قدمتها المعارضة كانت مرفوضة والعملية نفهمها ونعي القصد منها وهي بكل بساطة يقع اتفاق بين الحكومة وأغلبيتها العددية على أن تمنحها كعكعات حلوة تبرر بها تصويتها من جهة ويبرر السيد وزير المالية استعمال الفصل 51 ضد المعارضة من جهة ثانية، نحن لا نطلب الكعكعات لكن نشعركم بأننا على يقين بأن الحكومة لا تتقن إلا أسلوب الإقصاء والتهميش ولو على حساب المواطن، وهو ما يتناقض مع تصريحها عند ما تدعي بأنها تتمتع بروح ديمقراطية وبالحس السياسي الفعال.

أما موقفنا من مشروع القانون المالي فسنجدده من خلال موقف الحكومة من التعديلات التي نقدمها، شكرا على انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد عبد الحق التازي باسم الفريق الاستقلالي فليتفضل.

السيد المستشار عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم،

السيد الرئيس،

الأخ الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل للابداء برأي الفريق الإستقلالي بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2001، وبلادنا تعيش ظرفية متميزة من تاريخها، ينبغي أن يتجدد فيها الأمل ويشتد التطلع الى إرساء أسباب التغيير والاسراع في بناء أسس الإصلاح الشمولي على درب التقدم والرقي في أجواء من التضامن والتفاؤل بالمستقبل.

لقد استمعنا كالعادة بكل تمعن واهتمام مختلف المعطيات التي قدمت بها الحكومة مشروع القانون المالي وبادرنا انسجاما مع وجهة النظر التي عبرنا عنها دائما إلى التنسيق مع إخواننا في الفريق

النبابي عند دراستهم للميزانية الجديدة قبل أن تعرض علينا رسميا في مجلس المستشارين، كما سعينا الى تجميع كل أطراف الأغلبية البرلمانية بالمجلسين بحضور الحكومة مساهمة منا في عقلنة تعامل المؤسسة التشريعية بغرفتيها مع هذا المشروع، ونحن إذ نؤيد مقترح السيد وزير الإقتصاد والمالية بإجراء حوار مع فرق الأغلبية من أجل التحضير المشترك في الميزانية قبل تقديمها، نؤكد من جديد على الدور الذي يمكن أن تقوم به الفرق البرلمانية في تيسير المناقشة بما يتيحه ذلك من ربح للوقت وما يوفره من عمق وتدقيق في التحليل والرأي واتخاذ المواقف المنسجمة مؤكدين أن هذا الأسلوب لا يغبن أي مجلس في ممارسة حقه الدستوري، بل على العكس من ذلك فإنه يزيد تعامله مع المشروع قوة وتماسكا وفاعلية.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع القانون المالي بعد مضي ما يناهز3 سنوات على تشكيل الحكومة التي تم تعديلها قبل 3 أشهر بحثا عن صيغة أكثر فعالية لمواصلة انجاز برنامج الإصلاحات والأوراش التي أعلن عنها تصريح الحكومة في أبريل 98 وتم تأكيدها في يناير 2000 أمام البرلمان، ويندرج المشروع المعروض علينا في إطار المخطط الخماسي 2000-2004، المصادق عليه في الدورة التشريعية الماضية، ويأتي هذا المشروع في ظروف خارجية متسمة بالتطور الإيجابي للتنمية في العالم من خلال الاتجاه نحو انخفاض البطالة والحفاظ على التوازنات في الوقت الذي يسجل ارتفاع الدولار وصعوده المشهود لأسعار النفط وانعكاساته على أسعار الاستهلاك، أما الظرفية الوطنية فقد تجاذبتها مشاهر السلب والإيجابي حيث استمر الجفاف وعانى الإنتاج من حالة ركود وتأثرت مداخيل الميزانية بنتائج الفك الجمركي وارتفعت قيمة الدرهم بالمقارنة مع الفرنك الفرنسي والأورو، بدرجة مقلقة بالنسبة لميزاننا التجاري، إضافة الى الانعكاسات السلبية لارتفاع أسعار، الفوائد في السوق الدولية، وفي المقابل فإن مظاهر الإيجاب في ظرفية تحضير القانون المالي تكمن في تطور قطاعات واعدة كالسياحة وبعض الصناعات الموجهة للتصدير وقطاعات الأشغال العمومية والبناء وتحسن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، ومن الإيجابيات أيضا التي تفتح أبواب الأمل ويجب أن تزيد من حوافز العمل في سبيل تطوير البلاد وتأهيل النسيج الإقتصادي احتمال الكشف عن كميات مهمة من بترول من شأنها في المستقبل القريب إن شاء الله تقوية وضعنا المالي بوقف نزيفَ العملة الصعبة الناتج عن ارتفاع فاتورة استيراد النفط وذلك بالتمكن من استجابة للطلب الداخلي عن الطاقة ومشتقاتها، إن هذا الأمل كما أكد ذلك جلالة الملك وهو يبث البشرى الى الشعب المغربي في 20 غشت الماضي ينبغي أن يكون باعثا على الإجتهاد لتطوير متسارع لمؤهلاتنا الإقتصادية وتعميق الاختيار الديمقراطي والحريات وحقوق الإنسان وحسن التدبير والتخليق.

السيد الرئيس،

يستفاد من الوثائق والبيانات المرافقة لمشروع القانون المالي لسنة 2001 أنه ينبني في المستوى الداخلي على الفرضية التالية:

- سنة فلاحية متوسطة.

- استقرار التوازنات الكبرى، وستتحمل هذه الميزانية مقتضيات الحوار الإجتماعي وإحداث 17.000 منصب عمل بالإدارة مع فتح 4000 منصب في إطار برنامج تدريجي للترسيم يمتد على 3 سنوات يهم 16.000 منصب ومواصلة إنجاز برنامج محاربة آثار الجفاف وبداية تطبيق خطة اصلاح التعليم وقد تحددت الأهداف الكبرى للميزانية في خدمة التنمية المستديمة ومواكبة الإصلاحات البنيوية كما أنها تهدف الى الحفاظ على التوازن الماكرو الإقتصادي وعلى دور الدولة في تحفيز الاستثمار ومعالجة معضلة البطالة، ومن المقرر أن تواصل الدولة من خلال هذه الميزانية المجهود المبذول للنهوض بالعالم القروي بتوفير البنيات الأساسية وتخليصه من كل مظاهر التهميش والعزلة، وقد لاحظنا فيما يخص هيكلة الميزانية أنه بالرغم من المجهود المبذول خاصة في التدبير الجديد للمديونية، لازالت لم تتغير هذه الهيكلة، حيث أن نفقات التسيير مثلا رغم ارتفاعها من ناحية الكمية فنسبتها لازالت تتراوح حوالي 54٪ كما كان الأمر في ميزانية 99-98، نفس الأمر نلاحظه بالنسبة لنفقات الاستثمار التي إذا كانت قد انتقلت من حوالي 17 مليار درهم سنة 99-98 الى 21.6 مليار سنة 2001، فإن نسبتها في

هيكلة الميزانية ما يزال في حدود 16٪، وإذا كانت نفقات الدين العمومي قد ارتفعت بشكل ملحوظ منحوالي 34 مليار درهم سنة 99-98، الى ما يزيد عن 42.2 مليار درهم سنة 2001، فإن حظها في هيكلة الميزانية مازال في حدود 30٪، ومن جهة أخرى فإن حجم نفقات التسيير مايزال يبعث التساؤل حول مصير الالتزام بمحاربة التبذير في الانفاق العمومي وما يلتهمه التسيير في غلاف الميزانية على حساب بدل جهد إضافي في الاستثمار.

السيد الرئيس،

إن رفع مستوى الاستثمار هو العضو الأساسي للتنمية، ولذلك وجب تشجيعه في مختلف القطاعات وإيلاؤه فائق العناية، ونحن نسجل بإيجابية حرص الحكومة على دعم الاستثمار الخاص باعتباره دافعا مهما للتنمية والنهوض بالتشغيل، وهكذا فمن المنتظر أن تصل مساهمة القطاع الخاص في المجهود الإستثماري الإجمالي الى نسبة 76.5٪ في نهاية المخطط بنمو سنوي قدره 13.6٪، كما ستنتقل مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام من 72.8٪ الى 76.1٪ وإذا كانت معضلة البطالة هي الافة الأولى التي تنخر الكيان الإجتماعي والإقتصادي، فمن المؤكد أن معالجتها بتحقيق الزيادة في الاستثمار، ولذلك فإنن ندعو الى المزيد من الجهد لتوفير الظروف الملائمة للمقاولة، ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تحتل أكبر موقع في النسيج الإقتصادي وتحتاج قبل أي وقت مضى لدعم قدرتها علي المبادرة بواسطة الاصلاحات الضرورية الواجب إدخالها على الإدارة ومحاربة البيروقراطية وجعل التشريعات ملائمة للأهداف المرسومة والادوار المعولة على المقاولات المغربية القيام بها، وننتظر أن تكون مناقشتنا لمشروع الميثاق المتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة مناسبة للمزيد من تبسيط المعطيات وإبداء مقترحاتنا بهذا الخصوص، ومن العوامل الأساسية لضمان التوسع في الاستثمار توفير المحيط الملائم للمقاولة وهو ما يقتضي تحقيق التوافق الضروري بين جميع أطراف الإنتاج لتسريع صدور مدونة الشغل في أقرب الآجال، وتسهيل شروط الحصول على وسائل العمل وتوفير الجو الملائم للحقوق وللحريات.

إننا مافتئنا ندعو الى اعتماد دفاتر التحملات بديلا لمختلف أنواع الرخص في جل القطاعات لاسيما وأن نظام الرخص ويناقض في أسلوبه ومفهومه للاختيارات الإقتصادية والسياسية التي يتبناها ل برنامج الحكومة، فهو نظام يركز الفورة الإجتماعية ويمنح امتيازات واحتكارات ما أنزل الله بها من سلطان، تكرس الميز وتضع مقدرات هامة من خيرات البلاد في أيدي فئات معدودة ومحدودة ذات مداخيل تغنيها عن المزيد من الإمتيازات في وقت تتسع فيه دائرة البطالة وفي مقدمتها بطالة الجامعيين وحملة الشهادات العليا ويتعمق الفقر والفاقة في أوساط عريضة من أبناء شعبنا، لقد سجلنا بإيجابية حرص الحكومة على توظيف القانون المالي لسنة 2001 لإعطاء دفعة جديدة لمشاريع الاستثمار من خلال مقتضيات تحفيزية من نوع جبائي ذات بعد اقتصادي عام، بالإضافة الى إدخال تغييرات بشأن الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، وكذلك اعتماد إجراءات تشجيع قطاعية في السياحة والفلاحة، في التعليم، في القطاع الإجتماعي وأيضا التحفيز على الولوج الى سوق البورصة بالنسبة للشركات الصغرى والمتوسطة، وإنه لمن دواعي الارتياح التزام الحكومة بتجسيد فكرة الشباك الوحيد على المستويين الجهوي والإقليمي طبقا للتوجيه الملكي الوارد في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية، ونحن على يقين بأن اعتماد هذه الفكرة ستكون له انعكاسات إيجابية على الاستثمار وسيعطي دفعة قوية للإقتصاد الوطني على أساس الإجراءات التي أعلن عنها خطاب جلالة الملك يوم 25 شتنبر 2000 بالحرف الأصغر لإزاحة مختلف المعوقات التي تعرقل الاستثمار حيث تقرر تخفيض كلفة الكهرباء في القطاع الصناعي والفلاحي ومراجعة النظام الجبائي وإصدار ميثاق المقاولات المتوسطة والصغرى، وعلى هذه التدابير في رأينا أن تكون مدعمة لتبسيط المساطر وإصلاح الأنظمة البنكية والمالية والإصلاح الشمولي لقطاع العدل بما يضمن له الإستقلالية والإستقامة وإحداث وكالة عقارية لتجميع أراضي الدولة وتهيئتها وتوزيعها بأثمان رمزية على المنشطين الإقتصاديين وفق مسطرة شفافة تنفيذا لواحد من التدابير المهمة المعلنة في البرنامج القصير المدى لعمل الحكومة.

إن جدوى تدابير التحفيز ينبغي أن تعتمد أساسا في إطار تعديل النظام الجبائي كما دعى الى ذلك جلالة الملك في الجرف الأصفر، فالتدابير الجبائية التي أتى بها القانون المالي تناهز 84 تدبيرا، كان من الممكن اعتمادها في إطار إصلاح جبائي شامل بتبسيط المسطرة بالنسبة للإدارة والمجال وتوفير كل الشروط الملائمة والمسجلة، ومن ذلك ما تشكله الضريبة المهنية والضريبة الحضرية من عرقلة للاستثمار، فإذا كان حجم مداخيلها السنوي استعماله لفائدة الجماعات المحلية، يجعل التخلي عنها أمرا مستبعدا حاليا وقبل الإصلاح، فمن المفيد إعفاء بعض المهن من البتانتا كقطاعات الصحة والتعليم والبناء الإجتماعي مثلا، وتوحيد أسعارهما بتأسيس سعر على القيمة الحقيقية للمعدات والآليات والمباني عند الإقتضاء، ونحن نسجل من جديد أن المعدل الأقصى للضريبة على الدخل يتجاوز ماهو محدد في ميثاق الاستثمار الذي هو 41٪، وحاليا اللي مطبق هو 44٪

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لا نحتاج أن نؤكد أهمية الإستثمارات التي يمكن أن تساهم بها المؤسسات العمومية في التنمية الإقتصادية للبلاد، وقد صار من المعروف أن البرامج المنجزة من طرف هذه المؤسسات تبقى دون إمكانيتها الحقيقية مما يقتضي من الحكومة إدراجها ضمن خطة التنمية بإعادة هيكلتها ودعم مؤهلاتها كي ترتبط بالأهداف الإقتصادية والاجتماعية التي تتوجه نحوها الاختيارات الحكومية، وإذا كانت الحكومة قد أعلنت عن متابعة مجهودات هيكلة هذا القطاع من أجل تقليص تبعيته للميزانية العامة للدولة فنحن نلاحظ أن الهدف ما يزال صعب المنال أمام التراجع الواضح لمساهمته في الناتج الداخلي الخام وفي المجهود الاستثماري الوطني وذلك في أفق نهاية المخطط الحالي.

لقد أكدت الحكومة أن سياستها ترمي الى تغيير حجم المساهمات العمومية وإعادة هيكلة القطاعات المؤسسات والمنشآت العمومية وتوضيح علاقاتها مع الدولة، ولذلك فنحن نرى أن هذه التدابير ينبغي أن تهدف الى تحسين تخصيص الموارد وحصر التحولات المالية لفائدة هذه المؤسسات وتطوير خدماتها وتدعيم مشاركة الخواص في ميدان البنيات الأساسية وكذا ترشيد تدبير المؤسسات العمومية لتأهيلها ورفع إمكانيتها التنافسية، ويستفاذ من المخطط الخماسي أن نصيب الدولة في الاستثمار سيتراجع في الفترة الفاصلة بين 2000-2004 لفائدة زيادة المساهمات كل من الجماعات المحلية والقطاع الخاص في هذا الشأن وهذا ما يدعونا من جديد الى استعجال الحكومة مع الأسف السيد وزير الداخلية مشى بحالو، في تقديم مشاريع النصوص المتعلقة بمراجعة الميثاق الجماعي لتوفير الوسائل القانونية الكفيلة بتمكين الجماعات بالأدوار المنوطة بها في تحقيق التنمية المحلية.

السيد الرئيس،

لقد تقدمنا خلال المناقشة في لجنة المالية باسم فرق الأغلبية بعدد من الاقتراحات تصب في الإتجاه الذي بنت عليه الحكومة الميزانية، أي تعميق الطابع الإجتماعي وانعاش الإستثمار وتشجيع الفاعلين الإقتصاديين، وهكذا استشعارا منا للمتاعب التي يتخبط فيها عدد من المقاولين الشباب، لفتنا الإنتباه إلى ضرورة معالجة أزمة خطيرة تهدد المقاولين الذين أفلست مشاريعهم وتراكمت عليهم المديونية، الأمر الذي يستدعي إيجاد حل قانوني مرضي بعد أن كانت الحكومة مشكورة قد تجاوبت في القانون المالي السابق مع تعديلنا الرامي الى إعادة جدولة الديون والإعفاء من الفوائد والتأخير والغرامات عن حصة الدولة وتخفيض الفائدة، فمن الواجب الآن حل مشكل المقاولين المعسرين حيث يقترح إيجاد صيغة لحيازة التجهيزات والآليات وتفويض الأبناك المقرضة للتوصل الى حلول بالتراضي حالة بحالة، ونحن إذ نسجل تفهم الحكومة نسبيا لحجم هذه الصعوبات، ندعو من جديد الى ضرورة تقييم شامل للآليات القانونية المتعلقة بتشجيع المستثمرين الشباب وتقدمنا أيضا عند المناقشة في لجنة المالية بمقترحات في الأبواب المتعلقة بالضرائب، الضريبة على الشركات، على الدخل، على القيمة المضافة وكذا في أبواب التعرفة الجمركية وذلك حرصا منا على جعل آليات القانون المالي أدوات لتشجيع بعض الاستثمارات أو مواد الاستهلاك المرتبطة بقوت أغلب الفئات من المواطنين أو الخدمات الإجتماعية ذات النفع العام أو تخليص المقاولات والمؤسسات من ثقل الأزمة وآثارها السلبية على الإنتاج والتشغيل، ونحن واثقون بأن الحكومة ستأخذ ملاحظاتنا بعين الإعتبار عند إعداد الميزانية المقبلة

وإجراء المشاورات والحوار اللازم مع كل الأطراف المعنية من أحزاب ونقابات وجمعيات مهنية للوصول الى الحلول المرضية بشأنها، وهنا لابد من الإشادة باستجابة الحكومة للمطلب الذي كنا نتقدم به عند دراسة القوانين المالية السابقة من أجل إعفاء الخدمات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة، ونحن ندرك الإنعكاس الإيجابي الذي سيكون لهذا التدبير سواء بالنسبة للأطباء أو بالنسبة للمواطنين ومن التدابير ذات البعد الإجتماعي التي نشيد بها أيضا إعفاء الفوائد المستحقة بالنسبة للقروض الممنوحة الى الطلبة من الضريبة على القيمة المضافة وتخفيض سعر الضريبة على القيمة المطبقة على العمليات المنجزة من طرف أرباب المطاعم، والإعفاء من هذه الضريبة أيضا لفائدة بناد الأحياء الجامعية، كما نسجل بإيجابية تجاوب الحكومة مع التعديل الذي تقدمت به الأغلبية الرامي الى رفع قيمة التسبيق الممنوح من طرف الدولة لفائدة موظفيها ومستخدميها لأجل تملك مساكن إجتماعية حيث تم رفعه من 20.000الى 25.000 درهم.

السيد الرئيس،

إن الحكومة تعتبر مشروع القانون المالي لسنة 2001 بمثابة أداة للمساهمة في تأهيل البلاد على المستوى المؤسساتي والإقتصادي والإجتماعي والمجالي، إننا نسجل بإيجابية المجهود الإستثماري العمومي والمساعي المتواصلة لتقليص حجم المديونية التي انتقلت من 19 مليار دولار في بداية 98 الى 15.3 مليار دولار حاليا، كما نثمن التدابير المقترحة في هذا المشروع بهدف إعطاء دفعة جديدة للنشاط الإقتصادي بصفة عامة ولمشاريع الاستثمار بصفة أخص، ونود برسم هذه المناقشة أن نلح على جانب الإصلاحات الكبرى كدعامة أساسية لأي تطور إقتصادي أو إجتماعي مؤكدين أن ظروف عيش المواطنين وتحقيق كراماتهم ورفاهيتهم هي الغاية من كل إصلاح، ولذلك نفترض دائما أن الإعتناء بالعنصر البشري من أولويات العمل الحكومي وغاية أي ميزانية تتوخى التأهيل الشمولي في الأبعاد المعبر عنها عند تقديم مشروع هذا القانون المالي لاسيما وأن إصلاح منظومة التربية والتكوين وتفعيل الحوار الاجتماعي والاهتمام بأوضاع الأسرة والمرأة والطفولة والتعبئة لمكافحة الأمية والنهوض بالوسط القروي وإعمال آليات التضامن في مواجهة الفقر والتهميش والإقصاء كلها أوراش مفتوحة ينتظر الشعب ملامسة منجزاتها في الواقع وترجمتها في الإعتمادات المرصودة والتدخلات المبرمجة في الميزانيات، ومن خلال مشاريع صندوق الحسن الثاني للتنمية والإقتصادية والإجتماعية، على أساس التوزيع العقلاني الذي تلتزم الحكومة بتحقيقه بين مختلف الشركاء لعملية التنموية أي الدولة، والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والشغالين وكل فعاليات المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

إن أهم ما ينتظر من هذه الحكومة تحضير الظروف الكاملة والشروط الحقيقية لانتخابات نزيهة ذات مصداقية وقد دعونا باستمرار الى التعجيل بإعداد الإصلاحات الواجب إدخالها على مدونة الانتخابات وما يرتبط بذلك من إعادة النظر في مسألة التقطيع والقوائم وأسلوب الاقتراع وضمانات السلامة والشفافية بتعميم البطاقة الوطنية وإلغاء الالوان وإقرار بطاقة واحدة للتصويت ولاحداث قطيعة نهائية مع كل أساليب التحكم في إرادة المواطنين وإفساد العمليات الإنتخابية.

لقد عرفت بلادنا في السنين الأخيرة طفرة مشهودة بالتوجه نحو صيانة الحريات وحقوق الإنسان ورد الإعتبار، ولذلك فيهمنا أن نلفت النظر إلى أن حكومة بداية التناوب ينتظر منها أن تمنع على نفسها استعمال التشريعات الموجودة التي تحد من حرية التعبير، وبصفة عامة كل الحريات الجماعية، والعمل على إصدار القانون يحرم بصفة نهائية هذه الممارسات التي كان المواطن المغربي والجمعيات والصحف والأحزاب ضحية لها في الماضي، وندعو بصفة خاصة الى إلغاء الفصل 77 من قانون الصحافة وكل المقتضيات التي من شأنها تغيير الفلسفة التي بنيت عليها قوانين الحريات العامة في 15 نوفمبر 58، ونعتبر أن القضاء وحده مؤهل دستوريا للبث في النزاعات والخلافات التي يمكن أن تنشأ بهذا الصدد، ولتأكيد الاستقرار السياسي والمجهود المبذول من أجل ترسيخ دولة المؤسسات دولة الحق والقانون، وتطوير مكاسبنا على مستوى تدبير الشأن العام، من الضروري أن تقدم الحكومة

وبإستعجال المشاريع القانونية الخاصة بالإنتخابات خارج الضغط الزمني الذي كان الى الماضي القريب وسيلة لفرض الأمر الواقع ويعلم الجميع مقدار الخسائر التي تكبدتها البلاد من جراء ذلك، ونذكر بأن أصل الإصلاح تدبير الشأن العام ليس له من أداة فاعلة سنوى تدعيم دولة الحق والقانون بإرساء أسس إدارة متجاوبة مع متطلبات التحديث وفي خدمة المواطن والنهوض بقطاع العدل بموارده البشرية والمادية وإصلاح شمولي لمنظومته.

إن بلادنا تجابه تحديات ورهانات كبرى تحكم عليها حث الخطى لتدارك كثير من الوقت الضائع لولوج زمن تطورت فيه المعرفة والعلوم والتكنولوجيات الجديدة في عالم مفتوح ليس فيه مكان للتقاعس أو التردد والجمود، إن مؤهلاتنا البشرية والطبيعية والشحنة المعنوية الكبرى التي تحققها إشارات ودلالات العهد الجديد وتماسك كل الشعب المغربي حول توابثه الأساسية بالتشبث بعقيدته الإسلامية ومبادئها السمحاء وبوحدته الترابية الشاملة ونظامه الملكي الدستوري وهي عناصر جوهرية تشكل في رأينا مقومات صحيحة للتأهيل المنشود بواسطة سياسة إقتصادية ومالية تجيب بوضوح على الأسئلة المتعلقة بالمعضلات الإجتماعية المتفاقمة عبر السنين من انتشار لمظاهر البؤس والفقر والتهميش واستفحال الأمية وتعميق الفوارق بين الفئات والجهات، وتحقق أسباب التنمية المستديمة في إطار نظام ديمقراطي يفتح الآفاق الرحبة أمام شعبنا، لبلوغ التقدم والازدهار الذي يصبو إليه بقيادة ملكية كلها طموحات ومبادرات لتحفيز جميع الهيآت والفاعلين في إنجاز المهام المنوطة بهم في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن الملاحظات والمقترحات التي ساهم بها الفريق الإستقلالي سواء في لجنة المالية أو باقي لجان المجلس وفي الجلسة العامة تندرج في إطار مساندة إيجابية للمجهود الذي تقوم به الحكومة وعليها أن تستمر فيه من أجل إرساء دعائم الانتقال الديمقراطي والتأهيل الإقتصادي والإجتماعي، وهي المساندة التي توخيناها دائما في حزب الإستقلال أن تتسم بالصراحة والواقعية والموضوعية حرصا منا على الاسراع بملامح التغيير وإنجاز القواعد الصلبة لتقوية الانتاج وتحقيق النهوض الإجتماعي بالإستجابة لتطلعات الشعب المغربي في العيش الكريم، نحن نريد للحكومة أن تنجح في مهمتها لأن نجاحها يضمن للبلاد كسب امتحانها للفترة الإنتقالية الحاسمة في تاريخها، ونحن ندرك عمق الاصلاحات المطلوبة وتعددها ونقدر حجم الانتظارات وعبء الصعوبات، ولكننا نثق في قدرات شعبنا وصلاحية الأفكار والبرامج التي ندافع عنها ونساندها وننتقد أي مس بها عند الإقتضاء وندعو باستمرار لمضاعفة الجهود في سبيل إنجازها. هذا هو الاقتناع الذي يدفعنا من جديد الى الإعلان عن تصويتنا الإيجابي علي مشروع القانون المالي لسنة 2001، وكلنا أمل أن يحقق الأهداف والمرامي المحددة، شكرا على انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

والكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بلحسن عن الفريق الديمقراطي، فليتفضل.

السيد المستشار محمد بلحسن:

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الديمقراطي أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2001، وهي مناسبة تتاح لنا من أجل الحوار والنقاش حول السياسة الحكومية في المجالين الإقتصادي والإجتماعي، كما أن دراسة القانون المالي تشكل محطة أساسية لاطلاع الرأي العام الوطني عما تقوم به الحكومة من خلال التزاماتها أمام الشعب في أول

تصريح حكومي قدمه السيد الوزير الأول أمام البرلمان في دورة أبريل 1998، حيث تضمن الأولويات التي تعتزم الحكومة القيام بها وجعل البعد الإجتماعي من أولويات سياستها وظل هاجس التوازن الماكرو الإقتصادي يرافق الخطاب الحكومي في التدبير المالي والإقتصادي إذ أن الإقاعات الحكومية ظلت تحمل في عمقها مقولات ومصوغات جاهزة كالارث الثقيل ومعاكسة الإصلاح والتغيير من طرف أيد خفية كل ذلك أنيط عنه اللسان وانكشفت الحقيقة لتصبح الحكومة أمام الأمر الواقع.

السيد الرئيس،

إن تحليلنا لمشروع القانون المالي لن يخرج عن مصارحة ومكاشفة الواقع، لسنا معارضة من أجل المعارضة، بل ندافع عن مبادئ واختيارات لابد من الدفاع عنها، في أي موقع كنا، لقد درسنا بكل تمعن وتمحيص المشروع القانون المالي بعد اطلاعنا على جميع المرجعيات التي تقدم بها السيد الوزير المالية والاقتصادية سواد الخطاب الذي تفضل بإلقائه أمام مجلسنا الموقر أو العرض الذي قدمه أمام اللجنة المالية أو ما قدم لنا من وثائق ومستندات، كل ذلك يشكل أرضية للنقاش وطرح البدائل، بعيدا عن المطارحات والاغراق في المناقشات التي لا تخدم المصلحة العليا للبلاد، لقد تعرفنا بعمق عن السياق العام الذي تم خلاله إعداد هذا المشروع وتعاملنا مع جميع المحاور التي ارتكزت عليها الميزانية العامة، انطلاقا من الإكراهات والصعوبات التي تدعي الحكومة أنها واجهتها أثناء إعدادها للقانون المالي، باعتبار أن الحوار الذي تنشده كمعارضة بناءة هو مواكبة الرغبة الملكية الهادفة الى تحديث الممارسة الديمقراطية، والارتقاء بالعمل التشريعي نحو آفاق واعدة، فمعارضة الأمس كانت تطمح للوصول الى الحكم بشروط وكانت تعتقد على أن تدبير الشأن العام أمر سهل، لكن الواقع كشف على أن كل ما يقال لا ينفذ، فانطلاقا من هذه التوطئة التي التي كان لابد من الإشارة إليها حتى لا يعتقد البعض على أننا في الفريق الديمقراطي لاندرك اللعبة السياسية بل ناقشناه بوعي وإدراك ومسؤولية دون تغييب المبارزة الفكرية والسياسية والإجتهادات التي لا مناص منها لأن مجلس المستشارين له من الطاقات المفكرة والمبدعة ما يجعل مشروع القانون المالي مناسبة لتبيان الخلل الإقتصادي والإجتماعي نظرا لتعدد تركبته الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

السيد الرئيس،

إن الاعتراف الحكومي بالظرفية الصعبة التي واكبت إعداد القانون المالي تعد مدخلا أساسيا لمحاورة الحكومة في سياستها الإقتصادية والمالية وارتباطها بالأوضاع الإجتماعية باعتبار أن البعد الإجتماعي من أولى الأولويات في البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام البرلمان في أبريل 1998 إلا أن مقاربة الاكراهات والصعوبات تجعل ميزانية 2001 ميزانية غير مقنعة رغم أنها تنطلق من توجه إرادي فهي لا تختلف عن ميزانية الستة الأشهر الماضية، بحيث نجد ميزانية 2001 تحمل نفس الخطابات والوعود وصباغتها بظرفية صعبة تتمثل في استمرار ظاهرة الجفاف وارتفاع سعر النفط والزيادة في استيراد الحبوب وتطبيق بعض بنود الحوار الإجتماعي وتراجع المداخيل الجمركية واستفاذ المداخيل الإستثنائية، كل هذه العناصر جعلت حكومة التناوب في ممارستها لتدبير الشأن العام تصف الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الهش إلا أن الإنشغالات من وجهة نظرنا تنحصر في الأوراش الآتية:

1 - ضرورة التضامن مع العالم القروي وإعطاء ديناميكية أكبر لاقتصاد الوطني بالإعتماد على الرفع من مستوى الإستثمارات العمومية والشروع في برنامج الإستثمار المعتمد في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإدراج تدابير ضريبية تحفيزية وكذا بعض الإجراءات لتشجيع إنتاجية المقاولة.

2 - تركيز العمل الحكومي على البعد الإجتماعي، لكن لا نرى كيف ستحقق الحكومة ذلك في ظل عدة إكراهات موازاة مع حرصها على المحافظة على التوازنات الماكرو إقتصادية، بل إن الحديث عن خلق 17.000 منصب شغل كل ذلك لا يشكل سوى قطرة في بحر من العاطلين، علما أن الجزء الأكبر من هذه المناصب سيخصص لتسوية الوضعية الإدارية لشريحة معينة من رجال التعليم.

3 - ترسيخ الإصلاحات البنيوية المتعلقة بالإدارة والتعليم والعدل، علما أن إصلاح الإدارة يعتبر مدخلا رئيسيا لتشجيع الاستثمارات وخلق الحياة العامة.

4 - تدعيم القطاع المالي، وذلك بمتابعة تقويم وضعية بعض المؤسسات البنكية التي تعرف بعض الصعوبات ومراجعة صناديق التقاعد وتدعيم ديناميكة البورصة وتوسيع مجالها عبر اعتماد مرونة في شروط الولوج لصالح المقاولات.

5 - تكثيف الإستفاذة من ولوج القطاع الخاص في مجال الإتصالات استثمارا واستهلاكا، بالدفع نحو الاستقطاب للتكنولوجية الجديدة.

السيد الرئيس،

بعد الإشارة الى انشغالات التي تطبع السياسة الحكومية في المجالين الإقتصادي والمالي، يمكن الإقرار علي أننا نناقش قانون ماليا عاديا، وبهذه المناسبة نسجل بفخر واعتزاز المبادرة الملكية السامية التي شحذت الهمم والعزائم وأرخت لمرحلة جديدة وأرخت لمرحلة جديدةعبر إشارات وضعت المغرب فوق سكة الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية، مع العلم على خلق حوافز الاستثمار المنتج وإبداع شروط التضامن والتآزر بين فئات الشعب المغربي ودعم ذوى الدخل المحدود، ومن هذا المنطلق فإننا نعتز بالمبادرة والاشارات الملكية الهادفة الى الدفع بالمسار الديمقراطي وتحصين الرهانات التي ربحناها في عهد المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، واستثمار ذلك الارث التاريخي في عهد محمد السادس نصره الله، الذي يعمل ليلا ونهارا من أجل ربح رهانات المستقبل.

السيد الرئيس،

لقد سبق أن أشرنا الى ما أسمته الحكومة بالاكراهات كظاهرة الجفاف وارتفاع أسعار المحروقات وتصاعد أسعار الدولار وتدهور قيمة الاورو، وتراجع المداخيل الجمركية وتراجع نسبة الناتج الداخلي الخام الى غير ذلك، يظهر لنا جليا من هذه المبررات على أن الحكومة لازالت لم تراوح مكانها في تدبير الشأن العام رغم مضي ما يقارب 3 سنوات، حيث تختبئ وراء التعديلات وتبريرات تعبر في عمقها على أن القطار يسير ببطء خاصة فيما يتعلق الاصلاحات الجوهرية الكبرى والتعاطي مع هذه بالإصلاحات يتطلب أساسا حكومة منسجمة مع العلم أن الملفات الإجتماعية المطروحة لازالت تنتظر الحلول المعقولة كمشكل العاطلين حملة الشهادات الذين أعطيت لهم غيرما مرة وعودا تتجه نحو خلق فرص للتشغيل، مع العلم أن 17.000 منصب شغل الواردة في مشروع القانون المالي لا تشكل كما قلنا آنفا سوى قطرة في يم، وترسيم 4000 موظف، فهذه الأرقام يحتشم الإنسان من ذكرها في دولة لها من إمكانات طبيعية والبشرية ما يمكن جميع المغاربة في العيش من بحبوحة من الرفاهية لو أن هناك توزيعا عادلا لخيرات البلاد ولو أن الحكومة تشددت الرقابة على المؤسسات العمومية التي باتت وكرا للتبذير والفضائح.

السيد الرئيس،

بكل صراحة وبكل موضوعية، نحن لا نريد عرقلة العمل الحكومي أو الدخول في متاهة دغمائية ولكننا نطلب الحكومة أن تسمع للطرف الآخر، فجميع المغاربة لهم الطموح في تحسين أوضاعهم الإجتماعية ولهم رغبة في الانخراط في العهد الجديد، عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أعطى أكثر من إشارة لذلك، فنحن نتساءل هل فعلا تعامل المشروع مع الخطب السامية لجلالة الملك: خطاب عيد العرش، عيد الشباب- خطاب الدار البيضاء- خطاب تدشين الوحدات استثنائية بالجرف الأصفر، فالحقيقة والواقع إن مشروع القانون المالي يكرس بكل أبعاده على أن الحكومة لازالت لم تراوح ما اسمته بالاكراهات لذلك نجد أنفسنا أمام ميزانية يطغى عليها الجانب المحاسبتي بدل الجانب الاستثماري، فالكتلة الأجرية امتصت حجم الاستثمارات وقلصت من طموحات الحكومة الواردة في المخطط الخماسي، حيث راهنت على استثمار 150 مليار درهم خلال مدة المخطط أي معدل 30 مليار في كل سنة مالية، لكن نلاحظ على أن هذا الرقم يتراجع الى 21 مليار خلال سنة 2001، ويبقى دور صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المؤمل عليه في انعاش القطاع الإجتماعي والرفع من وثيرة الإستثمار ومعالجة آثار الجفاف.

كما أن الأمل معقود من خلال الأرقام الأولية على قطاع السياحة مع العلم على أن هذا القطاع غير منظم، فلو كانت هناك إرادة سياسية

لأصبحت السياحة تشكل أوراشا سياحية مهمة في العالم، إلا أنه ليست لنا القدرة على استغلال ما تزخر به بلادنا من إمكانات سياحية، شواطئ جذابة، جبال شامخة، رمال ذهبية، تراث تاريخي وعمراني، وإذا كيف يمكن خلق فرص التشغيل في وقت يقع فيه إهمال كثير من القطاعات المنتجة، وهذه الوضعية لا تساعدكم على الاداء المعقلن، لذلك فإن تطلعاتكم الى المستقبل تقتضي منكم الشفافية والقدرة على إبداع المشاريع لامتصاص غضب الشارع الذي ينتظر منكم تحسين الأوضاع، فكل رب أسرة يتحمل عبء أكثر من 10 أفراد جلهم يحملون شهادات جامعية و يتوفرون على شهادات التكوين، لكن الأبواب ظلت معلقة أمامهم في عهد حكومة رفعت شعار التغيير والعدالة الإجتماعية.

السيد الرئيس،

لا نريد من حكومة التناوب أكثر ما لديها من إمكانيات، فلحسن حظها أنها صادفت تفويت الحظ الثاني للهاتف حيث رصدت عائداته في الصندوق الحسن الثاني غير أن مساهمة هذا صندوق لا يعفي الحكومة من البحث على عائدات أخرى لمواجهة الازمة الإقتصادية والإجتماعية، فنحن في حاجة ملحة الى وضع استراتيجية وصيغ جديدة لتدبير الإقتصاد بمنظور يساهم في تقوية النسيج الإقتصادي لأن السياسة الاتكالية قد تؤدى الى الإفلاس في وقت نحن مطالبون فيه بتدارك الخلل الحاصل في دواليب الإقتصاد الوطني، باعتبار أن انخراط المغرب في الإقتصاد العالمي يتطلب توفير شروط هذا الانخراط فقد لاحظنا من خلال تفحصنا للميزان التجاري عن قرب أن صادراتنا تراجعت بشكل ملحوظ هذه السنة والسنة الماضية، مسجلة عجزا كبيرا، فلحق الضرر بالقطاعات الاكثر حيوية في انعاش الدور الإقتصادي مسجلة عجزا كبيرا، يحدث ذلك في غياب سياسة حكومية حمائية للصادرات المغربية، لأن حماية الصادرات المغربية يتطلب حضورا مكثفا في الأسواف العالمية، وبالمقابل يجب على الحكومة أن تتجه نحو دعم القطاعات المنتجة التي لها ارتباط بالزسواق الخارجية كالفلاحة وبعض الصناعات التي تشكل الأولوية في سلم الصادرات لأن تأهيل الإقتصاد الوطني مرتبط أساسا بأسلوب التشاور والحوار مع الاقتصاديين والإجتماعيين لضمان مشاركة جميع مكونات الأمة المغربية في المجهودات التنموية، فقطاع الصادرات الذي اعتبرته الحكومة في مشروع القانون المالي المحرك الأساسي للاستثمار والإنتاج والتشغيل لازال يئن تحت ركام من المشاكل والعراقيل التي تحد من قدرته على المنافسة لأن الجبايات المفروضة على المقاولات وتعقد المساطر الإدارية وأسلوب التسويف- سيرواجي- الى جانب كثرة الفوائد المطبقة من طرف الأبناك ومشاكل العقار، كل ذلك جعل الكثير من المستثمرين المغاربة والأجانب يحجمون عن إحداث مشاريع ببلادنا، بل هناك مغاربة يستثمرون خارج الوطن لأنهم وجدوا الجو المناسب لهم والتسهيلات في اقتناء العقار الى غير ذلك من الامتيازات، إذ أمام هذه الوضعية كيف يمكن للمقاولات الخاصة أن تساهم بوثيرة 13.6٪ من المجهود الاستثماري في الوقت الذي لم تستطع فيه الحكومة حماية الإنتاج الوطني وضبطه.

السيد الرئيس،

إننا نثمن التوجيهات الملكية السامية التي تشكل مرجعية جوهرية لتحسين أوضاع المقاولة الوطنية، والكل يتذكر الخطاب الملكي يوم 25 شتنبر 2000 أثناء تدشين الوحدات الصناعية بالجرف الأصفر حيث دعا جلالته الى إبراز دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة وإعلانه حفظه الله عن تخفيض كلفة الطاقة الكهربائية لفائدة القطاع الصناعي والفلاحي، ومراجعة النظام الجبائي المحلي وإصدار ميثاق المقاولات الصغيرة الى غير ذلك من الإجراءات الطموحة لتشجيع المقاولة الوطنية، الواقع أن ما تضمنه مشروع القانون المالي لمعطيات لن يكون مسايرا لما يطمح له المواطنون بحيث أن هذا التوازنات الماكرو إقتصادية ظل يرافق الحكومة في جميع الإجراءات الإقتصادية والإجتماعية، واستمرار الحكومة في هذا النهج إذا لم سأت الوضوح في ضمان هذه التوازنات الكبرى التي سبق ذكرها، يقتضي الدخول في الإصلاحات الحقيقية التي يمكن من خلالها بناء اقتصاد وطني يعتمد بالأساس على توظيف الإمكانات المتوفرة وخلق فرصة التواصل من خلال احترام القانون وتخليق الحياة العامة والإقتصادية، فالسياسة الإستثمارية التي تسنها الحكومة تتطلب الإنجازات الحقيقية للبنيات التحتية الإقتصادية

والإجتماعية الضرورية، فنحن بدورنا نشد على يد الحكومة إن هي طبقت سياسة معقلنة للرفع من وثيرة النمو ورفعت من نسبة الاستثمارات وحسنت الأوضاع الإجتماعية وقامت بإصلاحات هيكلية للمؤسسات العمومية، ودعم دور الجماعات المحلية والجهات ونهجت سياسة التوزيع العادل بين الفئات والجهات، وقلصت من نسبة البطالة ورفعت من مستوى عيش المواطن بالعالم القروي وأدخلت إصلاحات على البنيات الأساسية بالأحياء الشعبية، كل هذه الإجراءات تتطلب من الحكومة أن تصارح الشعب المغربي بما يمكن أن تقوم به، لأنه الى حد الآن وبعد مرور سنتين من عمر المخطط الخماسي تبقى نفس الخطابات وتطمينات الهادفة الى ترسيخ إشاعات تحسين الأوضاع مع أن البعد الإجتماعي بكل تراكماته وإفرازاته أصبح يشكل خطورة على المجتمع المغربي.

السيد الرئيس،

قد نلاحظ أن توازنات هذا المشروع مبنية أساسا على مداخيل مرتقبة منها على الخصوص عوائد خوصصة اتصالات المغرب حيث أنه من المنتظر أن يخصص منها حوالي 50٪ لتغطية الترقية الداخلية للموظفين وخلق مناصب للشغل وتدعيم ميزانية التسيير، وهكذا نلاحظ على أننا نعالج قضايا هيكلية مستديمة بمداخيل ظرفية باعتبار أن السياسة الحكومية تزحف نحو استنفاذ مداخيل المنشآت التي تمت خوصصتها أو هي مرشحة للخوصصة، أي أننا نتجه نحو توسيع الكتلة الأجرية على حساب الاستثمارات أي نجد أنفسنا أمام ميزانية تتغنى بتحسين الأوضاع الإجتماعية للمواطن المغربي بالبوادي والحواضر لكن في نهاية الأمر نقف عند جملة من الحقائق تدفعنا الى القول على أن الواقع المغربي في الظرفية الحالية يتطلب من الحكومة ترتيب الأولويات وأن لاتخلط بين الواقع والخيال، لأن الوضعية المالية والإقتصادية رهينة بضبط المشاريع وتحديد السقف الزمني لإنجازها، لأن الشعب المغربي أتعبته الانتظارية والسياسة التسويقية.

السيد الرئيس،

نحن نتعامل مع هذا المشروع من منطلقنا ومحددات قد تجعلنا أمام سياسة حكومية تحتاج الى اتصاف بالإبتكار والإبداع لازاحة شبح الخوف من المستقبل، لأن تزايد عدد سكان المغرب ومواصفة الهرم السكاني الذي يحتل فيه الشباب نسبة عالية هؤلاء الشباب ينتظرون أن تتاح لهم الفرصة للمساهمة في قطار التنمية التي يقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله. إذ أننا أمام سياسة حكومية يغلب عليها طابع الضبابية والتراجع من الحظ الذي رسمته من خلال الشعارات والتصريحات، وهذه الظاهرة أدت الى إصابة الآداء الحكومي من بانتكاسات متوالية أدت الى الاحباط والتعتيم خاصة علي مستوى معالجة الملفات الجوهرية كملف العاطلين حملة الشهادات والحد من هجرة أبناء الشعب المغربي الذين يلقون بأنسفهم في أحضان الموت إما برا أو بحرا وهنا تكمن الخطورة حين نجد أبناءنا لا يرغبون في العيش داخل وطنهم وهذا يجعلنا ننتقل مباشرة في الحديث عن الإقتصاد القروي الذي تنتمي إليه هذه الشريحة وكيف تمت معالجته من خلال مشروع الميزانية، علما أن هذا القطاع يعتبر عنصرا حيويا يساهم بشكل ملحوظ في دعم الناتج الداخلي عن طريق القيمة المضافة، وبهذه المناسبة لابد من الوقوف عند 6.5 مليار درهم التي كانت مخصصة للبرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف والذي طرحت بشأنه عدة إشكاليات وتساؤلات، حول مدى استفادة الفلاح الصغير والمتوسط فيما يخص الجانب المتصل بتوفير الأعلاف للماشية مصدر عيشه وقوته اليومي، وفيما يخص كذلك تزويد المناطق النائية بالماء الصالح للشرب وفتح أوراش عمل للحد من الهجرة القروية، إن الملاحظة العامة التي تطبع هذا البرنامج في سطره الأول والثاني هي عدم الرضى وتدمر الفئات المستهدفة من هذا البرنامج والذي تم اقصاؤهم من الاستفادة بشكل أو بآخر ويمكن للسيد وزير الإقتصاد والمالية، بصفته وصيا على أموال الدولة وأموال الشعب المغربي أن ينزل عند الساكنة القروية والمتضررين من آثارالجفاف ليقف على حجم الاختلالات وسوء التعامل مع مخصصات هذا البرنامج الذي كنا نأمل منه أن يخفف من حدة آثار الجفاف الذي توالى سنتين متتاليتين وهو الشيء الذي يجعلنا نبدي من الآن مخاوفنا من كيفية صرف الشطر الثالث المبرمج برسم هذه الميزانية.

أما فيما يخص التدابير والإجراءات المستقبلية المتخذة إزاء هذا القطاع يمكن اعتبارها إجراءات غير واعدة ولا تستجيب للحاجيات

المتنامية للفاعلين في قطاع في ظل الاكراهات البنيوية وكأن الإقتصاد القروي لا ينتمي الى ثقافة حكومة التناوب التوافقي، فلازلنا أما نشاط فلاحي لا يقوى على تأمين الاكتفاء الذاتي فبالاحرى تحقيق تنافسية ذات مردودية عالية، وهذا له اتصال بضعف وثيرة أشغال التجهيز الهيدرو فلاحية وخاصة في المناطق التي تتوفر على مؤهلات طبيعية وبيولوجية هامة، كما أن ذلك متصل بغياب سياسة مدققة وواضحة الأهداف في الزمان والمكان إزاء توسيع مساحة الري الصغير والمتوسط وستكون لنا فرصة التوسع في هذا الموضوع أثناء مناقشة الميزانية القطاعية لنقف بعمق عن أزمة القرض الفلاحي ودين الفلاح وما يعانيه من جراء تراكم الفوائد ناهيك عن المتابعات والإحالات على السلطة القضائية، كل هذه السياسة جعلت الفلاح يفكر في الهجرة نحو المدينة وهنا تكمن الازمة حين يغادر الفلاح أرضه.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري الذي لا ينفصل عن القطاع الفلاحي يؤكد على ضرورة فرض شروط المغرب على الإتحاد الأوربي حتى نتمكن من حماية لثرواتنا السمكية، لأننا الآن في موقع المفاوض الصلب، باعتبار أن الصيد في المياه الإقليمية هو جزء من سيادتنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

تلكم بعض الملاحظات والاقتراحات حاولنا أن نساهم بها في إثراء النقاش حول مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، كما ساهمنا في النقاش الجاد والمسؤول على مستوى اللجنة، حيث قمنا بتقديم جملة من التعديلات مع زملائنا في المعارضة، كنا نأمل أن تتفهم الحكومة مبرراتها الموضوعية إلا أن الموقف الذي اتخذته الحكومة في هذا الصدد يجعلنا نتمسك بقناعتنا في هذا الباب ومن تم فإننا سوف نعبر عن موقفنا من خلال التصويت على هذا المشروع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم احمد بنا، عن فريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل.

السيد المستشار احمد بنا :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري في مناقشة مشروع قانون المالية **2001** الذي قدمه السيد وزير المالية بدون أن ينعته بأي اسم أو صفة، فلا هو بالارتقائي ولا بالانتقالي ولا بقانون الثقة، وهذا ماجعلنا، السيد الوزير المحترم، نتساءل عن طبيعته عند قراءتنا لمحتواه وفصوله، ماهو الجديد الذي حمله هذا القانون لتبديد انتظارية الفاعلين الإقتصاديين والمستثمرين المغاربة والأجانب على السواء؟، ماهي الإجراءات التي تضمنها لتحقيق طموحات المعطلين والشباب المغربي عموما الذي كانت آماله عريضة وكبيرة عشية توليكم تدبير الشأن العام؟

- ماذا يحمل هذا القانون لسكان العالم القروي الذين يعانون التهميش والبطالة والعزلة وتولي سنوات الجفاف وانعدام الماء الصالح للشرب في جل المناطق؟ هل يستجيب هذا المشروع لرغبة الموظفين والمواطنين للرفع من مستوى عيشهم وأجورهم وصيانة كرامتهم؟ ما الذي يتضمنه المشروع لمحاربة الأمية والفقر وتغيير أوضاع الفئات المحرومة من الشعب المغربي؟ هل يتضمن هذا القانون إجراءات عملية لتحسين الأوضاع الصحية للمواطنين وتعميم التغطية الإجتماعية وتفعيل الميثاق الوطني للتكوين والتربية؟ هل انخرط هذا المشروع في اللامركزية وعمل على تعزيز الموارد المالية للمجالس الجهوية والجماعات المحلية والغرف المهنية؟

هل يفي هذا المشروع بالتزامات الحكومية في الحوار الإجتماعي والعملي على تحسين الأوضاع المادية والإجتماعية للشغيلة المغربية؟ لقد

طلبتم منا- السيد الوزير- أن نعطي لهذه الحكومة الوقت الكافي، والآن ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية الرابع وبعد مرور ما يقارب 4 سنوات، فإن العالم قد تطور من حولنا عالم اقتصاديات العملاقية والتكتلات والشركات العابرة للقارات والاستثمارات الضخمة وتطور التقنيات الحديثة، عالم المنافسة والعولمة والتبادل الحر، ونحن مازلنا نعاني من نفس المشاكل والإختلالات فبالرغم من الظروف الدولية الإيجابية لم تحقق القطاعات الإنتاجية الوطنية، خاصة المصدرةمنها أدنى امتياز مما يوضح بجلاء عجز الحكومة عن النجاح في إدماج الإقتصاد الوطني في إطار العولمة ومنحه مناعة ترفعه من تنافسية ومنافسة المقاولة المغربية، فقد عجزت الحكومة عن تحقيق معدلات نمو المتوسط، فمن 2٪ سنة 98 كان المعدل سلبيا سنة 99، ومن المنتظر أن لا يتجاوز هذه السنة 2٪ بعيدا عن المعدل المتوسط الذي حدده المخطط الخماسي في 5,5٪، فالحكومة تصب كل جهودها في الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية والتوازنات المالية دون القيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية والجديد في خطاب حكومة التغيير هو التخلي عن الحديث عما كانت تسميه الارث الثقيل ولجأت الآن الى مصطلح الإكراهات وعن أي إكراهات تتحدث استمرار الجفاف، ارتفاع سعرالنفط، انخفاض سعر الأورو، أو تقلبات حجم الصادرات لمبيعات الفوسفاط، كلها تحديات ليست وليدة اليوم، فهي إكراهات بنيوية يواجهها المغرب منذ عقدين، في الوقت الذي كانت فيه المعارضة آنذاك تعد الرأي العام بالرفاهية والنعيم بمجرد تطبيق إجراءاتها الجاهزة والتي تتجاوز 700 إجراء.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد سبق لنا أن نبهناكم من هذا المنبر في عدة مناسبات وسنستمر على نفس النهج لتحذيركم مرة أخرى من المزالق الخطيرة التي تقودنا إليها السياسة الإقتصادية التي تنهجونها، فمن الواجب اليوم وكما تؤكده المنظمات الدولية أن ندخل في مرحلة ثانية بعد مرحلة التقويم الهيكلي وإصلاح التوازنات الماكرو اقتصادية ولكن مانخشاه هو ضياع تلك المكتسبات والتضحيات الجسام التي قدمها الشعب المغربي بتهربكم من المسؤولية وأهتمامكم بالأستحقاقات القادمة وهو ما يتضح أكثر من افراتكم التريث والإنتظار وتأجيل المقصود للأوراش الكبرى وفي مقدمتها الإصلاحات الهيكلية وتحسين الأوضاع الإجتماعية وذلك لاغراض سياسية نعرفها، فلماذا تغلبون المنطق الإنتخابي والسياسوي على المصلحة العامة للبلاد.

السيد الوزير،

ترى الحكومة أنها أنجزت التحكم في عجز الميزانية في حدود 3٪، لكن هذا التحكم يرجع الى المداخيل الاستثنائية للخوصصة والاستفادة من انتعاش الإقتصاد العالمي وانخفاض أسعار البترول الى 10 دولارات للبرميل سنتي 98و99، وبخصوص الدين العمومي تتحجج الحكومة أنها استطاعت أن تخفض الدين الخارجي من 19 مليار الي 15 مليار دولار متناسية أن تذكر أن جزءا قد تم تحويله الى استثمارات نتيجة للمبادرات الملكية السامية من خلال زيارته نصره الله للبلدان الأوربية، كما أن المديونية يجب معالجتها بشقيها الداخلي والخارجي، لقد لجأت الحكومة خلال السنوات الأخيرة أكثر الى الدين الداخلي والذي ستخصص له هذه السنة 27 مليون درهم، بينما لم تخصص للدين الخارجي سوى 14 مليون درهم، ولهذه السياسة عواقب وخيمة ستؤدي الى تجفيف السيولة وتقليص الموارد المالية التي تحتاجها المقاولات مع ما يترتب عليها من رفع أسعار الفائدة والتي تعتبر في مستواها الحالي جد مرتفعة وغير محفزة على الاستثمار، في نفس الإطار نتساءل عن دور الحكومة في مواجهتها لأزمة بورصة القيم، فالبورصة أحدثت سنة 93 للعب دور السوق المالي لتحويل المقاولات وكذا لإنجاح مسلسل الخوصصة ولكن بعد الطفرة الجيدة للبورصة والتي تنبأ خلالها المهنيون بمستقبل زاهر لها وعكس كل التوقعات، بدأ نشاطها يقل تدريجيا منذ توليكم تسيير الشأن العام لأسباب عديدة، نذكر منها انخفاض معدل النمو وارتفاع المضاربات وغياب الشفافية ونقص في الموارد، وللإشارة فخلال السنة الحالية فقط والى حدود هذا الأسبوع عرف نشاطها تطورا سلبيا حيث تقلص ب 18٪ مقارنة مع بداية السنة، وهذا راجع الى انتظارية المستثمرين